Small Industries and their Economic Importance in Iraq for the Period (2000-2020)

Amna Abdel-Karim Hadi Jalal

Ministry of Education
Directorate of First Rusafa Education
Department of Preparation and Training / Training Division
Adhamiya Evening High School for Girls
nsn77ip@gmail.com

Doi: https://doi.org/10.36473/eac2ev65

Copyright (c) 2025 Amna Jalal . This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International Licenses

How to Cite
Small Industries and their Economic Importance in Iraq for the Period (2000-2020). (n.d.). ALUSTATH JOURNAL FOR HUMAN AND SOCIAL SCIENCES, 64(1). https://doi.org/10.36473/eac2ev65

Received date: 22/03/2024
review: 15/06/2024
Acceptance date: 17/12/2024
Published date: 15/03/2025

Abstract

Small industries began to attract great attention from economists in various parts of the world after it became clear that the important role they have played in economic activity, whether in developed or developing countries. As for Iraq, interest has emerged in expanding investments in all sectors of the economy, including the industrial sector, especially small industries. Many economists believe that developing these industries and encouraging their establishment are among the most important tributaries of the economic and social development process. The number of their establishments represents a high percentage of the total industrial establishments in Iraq, and their importance is embodied in their ability to generate jobs at high rates and with a low capital cost, thus contributing to addressing the problem of unemployment, as the number The employment rate is high compared to other industries.

The study was based on the descriptive approach based on the study and analysis of data. The concept of small industries in Iraq was studied, as well as the economic importance of small industries in Iraq. Small industries and their development in Iraq were clarified for the period (2000-2020), as it focused on studying the branches of the food and beverage industries, textiles, and ready-made clothing. Leather and its products, paper and its products, materials and chemical products, the electrical appliances industry, the furniture industry, and wood products not manufactured elsewhere. It also addressed the geographical distribution of small industries in Iraq for the year (2020) in terms of the distribution of small industries at the level of the Iraqi governorates. He also

touched on the economic obstacles facing small industries in Iraq, which negatively affected their development path.

The study reached several conclusions, including that: the standard adopted in classifying small industries in Iraq is that the number of workers in them is (1-9) workers. The food industries are the most important Iraqi industries in terms of the number of industrial establishments, as their number in 2020 reached about (8229) establishments and the number of workers in them. For the same year, it reached approximately (34,493) workers. Most of its small-sized facilities belong to the private sector. Baghdad Governorate ranked first for the year 2020 in terms of the number of small industrial establishments amounting to (6599) establishments, as well as the number of workers amounting to (14224) workers, with total wages also amounting to (85,454,096) dinars and a production value amounting to (474,059,272) dinars. Al-Muthanna Governorate came in last place in the number of establishments. Industrial, with (838) establishments.
Keywords: Small industries, geography of industry, Iraq industrial geography, industry.

الصناعات الصغيرة وأهميتها الاقتصادية في العراق للمدة (2000ـ2020)

امنه عبد الكريم هادي جلال

وزارة التربية/مديرية تربية الرصافة الأولى

قسم الأعداد والتدريب/ شعبة التدريب

nsn77ip@gmail.com

الملخص

بدأت الصناعات الصغيرة تستقطب إهتماماً كبيراً من قبل الأقتصاديين في مختلف أنحاء العالم بعد ما تبين بوضوح الدور المهم الذي أصبحت تلعبة في النشاط الأقتصادي سواء في الدول المتقدمة أو النامية أما في العراق فقد برز الأهتمام بتوسيع الأستثمارات في كافة قطاعات الأقتصاد ومنها القطاع الصناعي وخاصة الصناعات الصغيرة إذ يرى العديد من الأقتصاديين إن تطوير هذه الصناعات وتشجيع إقامتها من أهم روافد عملية التنمية الأقتصادية والأجتماعية إذ تمثل عدد منشآتها نسبة عالية من مجموع المنشآت الصناعية في العراق وتتجسد أهميتها في قدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة إذ كان عدد العاملين فيها مرتفع مقارنة مع الصناعات الأخرى.

تم إعتماد الدراسة على المنهج الوصفي القائم على دراسة وتحليل البيانات إذ تم دراسة مفهوم الصناعات الصغيرة في العراق وكذلك تطرق إلى الأهمية الأقتصادية للصناعات الصغيرة في العراق كما تم توضيح الصناعات الصغيرة وتطورها في العراق للمدة (2000ـــــ2020) إذ إهتم بدراسة فروع الصناعات الغذائية والمشروبات والمنسوجات والملابس الجاهزة والجلد ومنتجاته والورق ومنتجاته والمواد والمنتجات الكيمياوية وصناعة الأجهزة الكهربائية وصناعة الأثاث والمنتجات

الخشبية غير المصنعة في موضع آخر كما تناول التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في العراق لعام (2020) من حيث توزيع الصناعات الصغيرة على مستوى المحافظات العراقية. كما تطرق إلى المعوقات الأقتصادية التي تواجه الصناعات الصغيرة في العراق والتي أثرت سلباً على مسارها التنموي وقد توصلت الدراسة إلى إستنتاجات عدة منها إن المعيار المعتمد في تصنيف الصناعات الصغيرة في العراق هو إن عدد العاملين فيها من (1ـــــ9) عامل وتعد الصناعات الغذائية أهم الصناعات العراقية من حيث عدد المنشآت الصناعية إذ بلغ عددها عام 2020 نحو (8229) منشأة وعدد العاملين فيها بلغ لنفس العام بحدود (34493) عاملاً. وإن معظم منشآتها صغيرة الحجم تعود للقطاع الخاص. وتصدرت محافظة بغداد المرتبة الأولى لعام 2020 من حيث عدد المنشآت الصناعية الصغيرة البالغة (6599) منشأة وكذلك عدد العاملين البالغ (14224) عامل وبأجمالي الأجور ايضاً بواقع (85454096) دينار وبقيمة إنتاج بلغت (474059272) دينار وجاءت محافظة المثنى في المرتبة الأخيرة في عدد المنشآت الصناعية بواقع (838) منشأة.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الصغيرة، جغرافية الصناعة، جغرافية العراق الصناعية، الصناعة.

المقدمة:

تكتسب الصناعات الصغيرة أهمية كبيرة في العراق نتيجة لما تتمتع به هذه الصناعات من مزايا إقتصادية وإجتماعية إذ تستعمل هذه الصناعات فنون إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز بإرتفاع كثافة العمل مما يساعد ذلك على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية.

ومن هذا المنطلق جاء موضوع هذا البحث الصناعات الصغيرة وأهميتها الأقتصادية في العراق للمدة (2000ـــ2020) للتعرف على هذه الصناعة إذ تم دراسة مفهوم الصناعات الصغيرة في العراق وتم إعتماد معيار عدد العاملين من (1ـــ9) عامل في تصنيف هذه الصناعات من أجل توفير معلومات وبيانات إحصائية فعلية تبين واقع نشاط هذه الصناعات في العراق. وكذلك بيان الأهمية الأقتصادية للصناعات الصغيرة في العراق من حيث قدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة كما لها القابلية على التأقلم مع متغيرات الطلب على السلع قياساً مع الصناعات الكبيرة بالأضافة إلى إنه لا يوجد تخصص في الإدارة بالنسبة للصناعات الصغيرة وعادة ما تخضع لرجل إداري واحد ربما مالك المصنع هو المسؤول عن الإدارة.

كما تطرق البحث إلى توضيح الصناعات الصغيرة وتطورها في العراق للمدة (2000ـ2020) وشملت فروع الصناعات الغذائية والمشروبات والمنسوجات والملابس الجاهزة والجلد ومنتجاته والورق ومنتجاته والمواد والمنتجات الكيمياوية وصناعة الأجهزة الكهربائية وصناعة الأثاث والمنتجات الخشبية غير المصنعة في موضع آخر للسنوات (2000ـ 2005ـ 2010ـ 2015ـ 2020).

كما إهتم هذا البحث بدراسة الواقع الجغرافي للمنشآت الصناعية الصغيرة في العراق لعام (2020) من حيث توزيع الصناعات الصغيرة على مستوى المحافظات العراقية وكذلك توضيح المعوقات الاقتصادية التي تواجة الصناعات الصغيرة في العراق.

اولاً/ مشكلة الدراسة (Study Problem):

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على الأسئلة التالية:

1. هل إن تطور فروع الصـــناعات الصـــغيرة في العراق يعكس الواقع الحقيقي لحجم الأمكانيات الطبيعية والبشرية المتوفرة في العراق.
2. هل هناك تباين في التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في العراق.
3. ما هي المعوقات الأقتصادية التي تواجه الصناعات الصغيرة في العراق.

ثانياً/ فرضية الدراسة (Study Hypothesis):

1. إن الواقع الحقيقي لحجم الأمكانيات الطبيعية والبشـــرية المتوفرة في العراق لا تتناســـب مع تطور فروع الصـناعات الصـغيرة في العراق إذ مر العراق بالعديد من الظروف السياسية والاقتصـادية الغير مستقرة التي أدت إلى عدم إستثمار هذه الأمكانيات المتوفرة في الدولة.
2. هناك تباين واضـــح في توزيع المنشـــآت الصـــناعية الصـــغيرة بين المحافظات العراقية المختلفة إذ نجدها تتركز في محافظة دون أخرى.
3. هناك العديد من المعوقات والمشاكل الأقتصادية التي تعترض تنمية الصناعات الصغيرة في العراق.

ثالثاً/ هدف الدراسة (Study objective):

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

1. دراسة مفهوم الصـناعات الصـغيرة في العراق للمدة (2000ـــــ 2020) وكذلك بيان الأهمية الاقتصـادية للصناعات الصغيرة في العراق.
2. توضـيح الصـناعات الصـغيرة وتطورها في العراق إذ يهتم بدراسـة فروع الصـناعات الغذائية والمشـروبات والمنســـوجات والملابس الجاهزة والجلد ومنتجاته والورق ومنتجاته والمواد والمنتجات الكيمياوية وصـــناعة الأجهزة الكهربائية وصـناعة الأثاث والمنتجات الخشـبية غير المصـنعة في موضـع آخر للسـنوات (2000ـــ 2020) لما لها من أهمية في تفسـير الظروف الاقتصـادية والسـياسـية التي مر بها العراق وإنعكاسـاتها على المنشآت الصناعية الصغيرة.
3. بيان الواقع الجغرافي للمنشـآت الصـناعية الصـغيرة في العراق لعام (2020) من حيث توزيع الصـناعات الصغيرة على مستوى المحافظات العراقية والتطرق إلى المعوقات الاقتصادية التي تواجه الصناعات الصغيرة في العراق وتوضيح تأثيراتها السلبية على هذه الصناعة.

رابعاً/ منهج الدراسة (Study Approach):

تم إعتماد الدراسة على المنهج الوصفي القائم على دراسة وتحليل البيانات، إذ إستند في جمع المعلومات والبيانات على جانبي البحث متمثلاً في:

1- دراســـة الكتب العلمية والدوريات والرســـائل الجامعية التي تناولت منطقة الدراســـة وتحليلها من أجل الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد البحث.

2- عوضـت الدراسـة الميدانية النقص في البيانات الإحصـائية من خلال مراجعة الوزارات من أجل الوصـول الى المعلومة الصحيحة والفائدة المتوخاة من الدراسة.

خامساً/ حدود الدراسة (Study Boundaries):

1.البعد المكاني: يقع العراق في منطقة الشرق الأوسط ممتداً من دائرتي عرض (29ـــــ37) درجة شمالاً، ومن خطي طول (38ـــــ48) درجة شرقاً، يبلغ طول الحدود العراقية (3462) كم. بينما مساحته قد بلغت (435052) كيلو متر مربع يشمل العراق على (18) محافظة. يلاحظ خريطة (1).

2. البعد الزماني: الذي تم تحديده بالمدة من (2000ـــــ2020) لدراسة الصناعات الصغيرة وأهميتها الاقتصادية في العراق إن سبب إختيار هذه المدة يعود إلى الأحداث السياسية الغير مستقرة التي مر بها العراق وإنعكاستها السلبية على الأقتصاد العراقي وبالأخص الصناعات الصغيرة. البعد النوعي :

سادساً/ هيكلية الدراسة (Study Structure):

لتحقيق هدف الدراسة فقد تم تقسيمها إلى ثلاث مباحث تعرض المبحث الأول إلى مفهوم الصناعات الصغيرة في العراق لما لها من أهمية في بيان ظهور النشاط الصناعي للصناعات الصغيرة في العراق وكذلك توضيح دورها في تقوية بنية الاقتصاد العراقي وفي رفع مستويات العيش للسكان عن طريق توفير فرص عمل وزيادة للناتج المحلي الإجمالي وبالتالي إحداث تغييرات في حركة الاقتصاد العراقي. كما تعرض إلى الأهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة إذ أسهمت في تغيير كافة الأنشطة الاقتصادية، وإحداث تغييرات أساسية في جميع جوانب الحياة.

وتناول المبحث الثاني الصناعات الصغيرة وتطورها في العراق للمدة (2000ـــ2020) إذ إهتم بدراسة فروع الصناعات الغذائية والمشروبات والمنسوجات والملابس الجاهزة والجلد ومنتجاته والورق ومنتجاته والمواد والمنتجات الكيمياوية وصناعة الأجهزة الكهربائية وصناعة الأثاث والمنتجات الخشبية غير المصنعة في موضع آخر لما لها من أهمية في تفسير الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق وإنعكاساتها على المنشآت الصناعية الصغيرة.

إستعرض المبحث الثالث التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في العراق لعام (2020) من حيث توزيع الصناعات الصغيرة على مستوى المحافظات العراقية. كما تطرق إلى المعوقات الأقتصادية التي تواجه الصناعات الصغيرة في العراق والتي أثرت سلباً على مسارها التنموي.

خريطة (1) موقع العراق الفلكي وبالنسبة لدول الجوار

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج الـ(ArcMap10.2)

المبحث الأول: مفهوم الصناعات الصغيرة وأهميتها الاقتصادية في العراق:

يهدف هذا المبحث إلى دراسة مفهوم الصناعات الصغيرة في العراق لما لها من أهمية في بيان ظهور النشاط الصناعي للصناعات الصغيرة في العراق وكذلك توضيح دورها في تقوية بنية الأقتصاد العراقي وفي رفع مستويات العيش للسكان عن طريق توفير فرص عمل وزيادة الناتج المحلي الأجمالي وبالتالي إحداث تغييرات في حركة الأقتصاد العراقي. كما إستعرض الأهمية الأقتصادية للصناعات الصغيرة في العراق إذ أسهمت في تغيير كافة الأنشطة الاقتصادية، وإحداث تغييرات أساسية في جميع جوانب الحياة.

اولاً:ــ مفهوم الصناعات الصغيرة:

عُدت الصناعة في بداية نشأتها قروية في الغالب خاصة في مراحل تطورها الأولى خلال العصور القديمة والوسطى، ويمارسها عدد قليل من السكان في المنازل والحوانيت، ولكنها أصبحت أكثر التصاقاً بالمدينة في عصر الفحم والحديد. وبعد الثورة الصناعية أصبحت الصناعة مهمة للمدن خاصة في أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.

المفاهيم التي حددت مفهوم الصناعات الصغيرة كثيرة ومتنوعة، تنوعت حسب وجهات النظر وكذلك باختلاف المعايير أو الأسس الاقتصادية المتبعة في دول العالم بهدف تمييز الصناعات الصغيرة عن الصناعات الأخرى، منها معيار عدد الأيدي العاملة، ورأس المال المستثمر الثابت، والقيمة المضافة وإن اختلاف الدول في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي إنعكس بطبيعة الحال على الصناعات الصغيرة من حيث الحجم والقوى العاملة ومستويات الإنتاج. (السلامي، 2003، ص12)

فقد عرف البنك الدولي الصناعات الصغيرة بإنها التي يعمل بها حتى 50 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 3 مليون دولار والمشروعات المتناهية الصغر حتى 10 عمال والمبيعات الأجمالية السنوية حتى 100 الف دولار وإجمالي الأصول حتى 10 الآف دولار (Meghana & Beck and Kunt, 2003 pp23)ـــ بينما عرفت منظمة العمل الدولي الصناعات الصغيرة بأنها وحدات صناعية صغيرة الحجم تتسم بإنتاج سلع وخدمات محلية وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص، بعضها يعتمد العمل من داخل الأسرة وبعضها الأخر يعتمد العمل على عمال مستأجرين وتتميز بأنها ذات إنتاجية ومستوى تقني بسيط برأس مال ثابت (حسوني، 2000، ص10) (Hassouni, 2000, p. 10).

بينما عُرِّفت الصناعات الصغيرة في العراق، وفق قانون تنمية الاستثمار وتنظيمه رقم 22 لسنة 1973، بأنَّها المشروع الذي يكون غرضه الأساس إنتاج سلعة للاستهلاك النهائي، أو إنتاج سلعة استثمارية او وسيطة، تصلح لإنتاج سلعة للاستهلاك النهائي، سواء باستخدام مواد أولية أو شبه أولية أو حاصلات نباتية أو حيوانية أو جميع هذه الأمور(حاجي،1994، ص269). بينما عرفت مديرية الأحصاء الصناعي في الجهاز المركزي للأحصاء وتكنلوجيا المعلومات الصناعات الصغيرة بأنها منشآت صناعية تعود للقطاع الخاص فقط موزعة على الأنشطة الصناعية المختلفة وإن المعيار المعتمد في تصنيف هذه المنشآت هو إن عدد العاملين فيها من (1ـــــ9) عامل من أجل توفير معلومات وبيانات إحصائية وفعلية تبين واقع نشاط هذه المنشآت. وبصفة عامة حظيت الصناعات الصغيرة على الرغم من التفاوت في تعريفها بدرجة أكبر من الأهتمام والدراسة نتيجة لدورها المهم في تطوير النشاط الأقتصادي فهي تعد بمثابة العمود الفقري لأي إقتصاد وبالتالي تظهر أهميتها على الأقتصاد الوطني.

ثانياً: الأهمية الأقتصادية للصناعات الصغيرة في العراق:

تعدُّ الصـــناعة مظهراً من مظاهر التطور الحضـــاري، التي منها تنطلق عمليات التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية وتتعزز في المجالات المختلفة، وقد أســـهمت الصـــناعة في تغيير كافة الأنشـــطة الاقتصـــادية، وإحداث تغييرات أســـاســـية في جميع جوانب الحياة. لذلك تعدُّ الصـــناعة مؤشـــراً مهماً للحدّ من تقدم البلد أو تأخره.

ثم جاءت النهضـة الحديثة تبشِّر بميلاد صـناعات مدهشـة، إهتدى إليها الانسـان بفعله الجبار، ليسدّ بها متطلبات العصـر، حتى وصـف هذا العصـر بـــــ (العصـر الصـناعي) (الحديثي، 1968، ص72) (Al-Hadithi, 1968, p. 72.)

أما في العراق الذي يعد من أبرز الدول النامية التي تســعى وبشــكل جاد في تحقيق التنمية الأقتصــادية والأجتماعية فقد برز الأهتمام بتوسيع الأستثمارات في كافة قطاعات الأقتصاد ومنها القطاع الصناعي وخاصة الصـناعات الصـغيرة إذ يرى العديد من الأقتصـاديين إن تطوير هذه الصـناعات وتشـجيع إقامتها من أهم روافد عملية التنمية الأقتصـادية والأجتماعية إذ تمثل عدد منشـآتها نسـبة عالية من مجموع المنشـآت الصـناعية في العراق فحسـب الجهاز المركزي للأحصـاء قد بلغت عدد منشـآتها لعام 2020 (26247) منشـأة صـغيرة. وتتجسـد أهميتها في قدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسـمالية قليلة وبالتالي المسـاهمة في معالجة مشـــكلة البطالة إذ بلغ عدد العاملين فيها لعام 2020 (58317) عامل بحســـب الجهاز المركزي للأحصاء. كما لها القابلية على التأقلم مع متغيرات الطلب على السلع قياساً مع الصناعات الكبيرة كما لا يوجد تخصص في الأدارة بالنسبة للصناعات الصغيرة وعادة ما تخضع لرجل إداري واحد ربما مالك المصنع هو المسؤول عن الأدارة. ويكون المالك أو الإداري الصـغير على صـلة قريبة بالمنتجين والمسـتهلكين فهو على صـلة مع عمال الأنتاج وبالمسـتهلك والمجهز للمواد الأولية وغيرها(محمد، 2002، ص 272). وإن لها دور هام في زيادة الناتج المحلي الأجمالي لدور عملياتها الصـــناعية بإضـــافة قيمة كبيرة ومنفعة للمواد الداخلة في الأنتاج. وكذلك تتميز بإمكانية إقامتها في مواقع عديدة وإن إختلفت في خصـــائصـــها فتقام هذه الصـــناعة في المحافظات الأكثر فقراً لأحداث تنمية فيها وتحفيز النمو الأقتصـــادي والأجتماعي (الجنابي، 2013، ص 46ـ47) (Al-Janabi, 2013, pp. 46-47).

وتتسم الصناعات الصغيرة بسهولة التأسيس لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنلوجيا متطورة كما تساعد على الأستفادة من الموارد والإمكانيات المحلية المتاحة ولا تستورد إلا نسبة قليلة من مدخلات الأنتاج بالمقارنة مع الصناعات الكبيرة في العراق باعتمادها على حجم كبير من المدخلات والتجهيزات الرأسمالية المستوردة وتعد مصدر لتزويد الصناعات الكبيرة بالكثير من إحتياجاتها (الناصح، 2008، ص164) (Al-Nasih, 2008, p. 164).ولها القدرة على مواجهة التحديات لضمان الأسواق الكافية لأستيعاب السلع الجديدة فهي المصدر الرئيس للأفكار والأختراعات كما تتحمل المجازفة وإنها توفر سلع وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود التي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها المحلية وتساعد على تعبئة المدخرات المحلية وتنمية المهارات البشرية وبذلك يمكن إعتبارها مصدراً مهماً للتكوين الرأسمالي والمهارات ومختبراً للنشاطات في صناعات جديدة وتخدم هدف العدالة في توزيع الدخول فحاجتها إلى إمكانيات إستثمارية متواضعة سيسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع الدخول إلى تلك الصناعات وهذا الأمر سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة (بابكر، 2010، ص5) (Babakr, 2010, p. 5). وتمتاز بسرعة

نموها في مجال الإنتاج وتحسين الأنواع المنتجة وسيكون بلا شك لها شأن كبير في حقل الاقتصاد الصناعي في المستقبل. ولها أهمية كبيرة في إستقرار الأقتصاد الوطني ككل من خلال تنويع الهيكل الإنتاجي بدلاً من تصدير المواد الخام. (سلمان، 2013، ص 69ــ70) (Salman, 2013, pp. 69–70).

المبحث الثاني: الصناعات الصغيرة وتطورها في العراق للمدة (2000ــ2020):

تم إعتماد التصنيف الدولي للنشاط الصناعي (ISIC4) في دراسة الصناعات الصغيرة وعلى النحو الآتي:

اولاًــ الصناعات الغذائية:

تعد الصناعات الغذائية الصغيرة من أهم الصناعات العراقية من حيث عدد المنشآت ومجموع العاملين فيها. وتأتي أهمية هذا النمط من الصناعة بكونه يحتل أهمية خاصة في الدول الساعية إلى سد متطلباتها الأساسية من المواد الأستهلاكية ذات الاستهلاك اليومي. وإن معظم منشآتها صغيرة الحجم تعود للقطاع الخاص. وتمثل صناعات هذا القطاع صناعة الطحين والخبز والبسكويت والمعكرونة والحلويات ومنتجات الألبان وحفظ وتعليب الفواكه والخضروات وصناعة كبس التمور والمشروبات الغازية وصناعة الثلج وغيرها. وقد نمت معظم هذه الصناعات لوجود المقومات الأساسية للنمو كتوفر المواد الأولية لاسيما الزراعية منها، والأسواق ونمو السكان المتزايد وتحسن الدخول وطرق النقل والماء، يلاحظ جدول وشكل (1).

جدول (1) المؤشرات الاقتصادية للمنشآت الصناعية الغذائية الصغيرة في العراق للمدة (2000ــ 2020)

السنة	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الأجور (الف) دينار	قيمة الإنتاج (الف) دينار	قيمة مستلزمات الإنتاج (الف) دينار	القيمة المضافة (الف) دينار
2000	2376	8746	2347030	37576364	22963633	14612731
2005	3722	14833	593635	196401434	87964876	108436558
2010	2053	10064	24532510	368966112	145840674	223125438
2015	5179	22228	121084402	762045835	374116903	387928932
2020	8229	34493	161032544	849353193	448809436	400543757

المصدر: من عمل الباحثة أعتماداً على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، قسم الصناعات الصغيرة، بيانات غير منشورة لعام 2020.

شكل (1) المؤشرات الاقتصادية للمنشآت الصناعية الغذائية الصغيرة في العراق للمدة (2000ـ 2020)

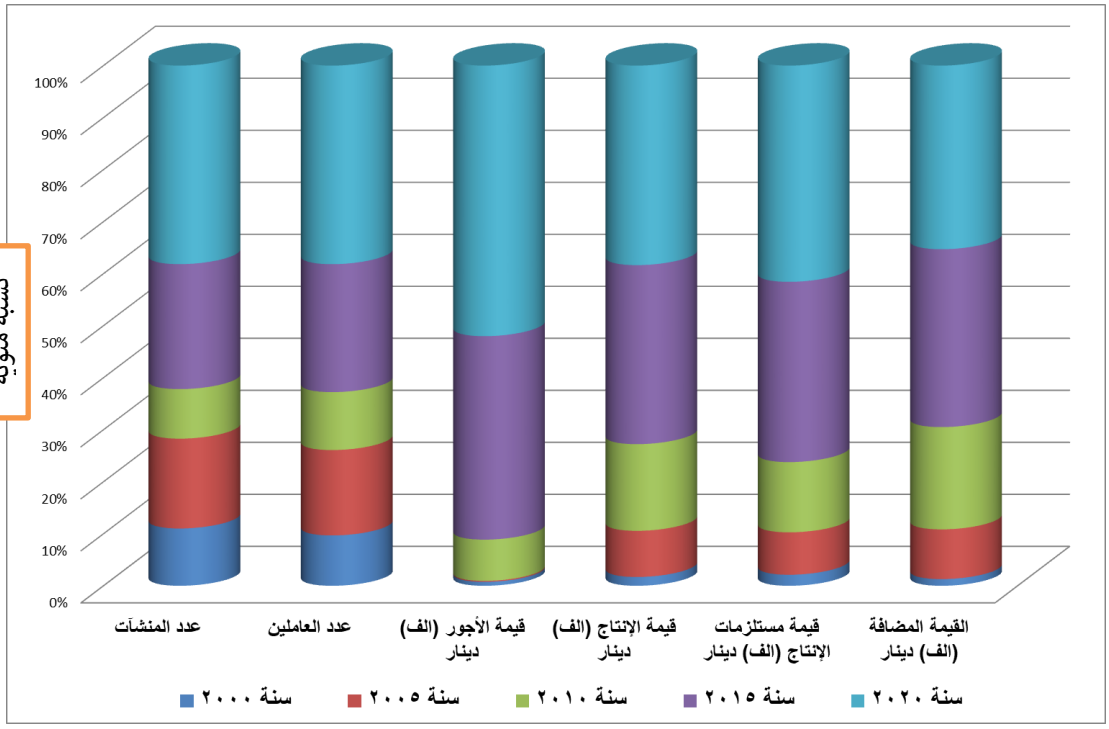

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على جدول (1).

ومن الجدول والشكل (1) يلاحظ إن مساهمة هذه الصناعة من حيث عدد المنشآت الصغيرة بلغت (2376) منشأة لعام 2000 كما يلاحظ في عام 2020 قد حقق عدد المنشآت الصناعية زيادة قدرت بنحو (8229) منشأة. في حين قدر عدد العاملين بحدود (8746) عاملاً في عام 2000 بينما في عام 2020 حقق عدد العاملين زيادة بلغت (34493) عاملاً.

ومن حيث قيمة الأجور فقد بلغت (2347030) دينار في عام 2000 بينما شهد هذا العدد إرتفاعاً كبيراً في عام 2020 بلغ (161032544) دينار. في حين نجد إن قيمة الإنتاج بلغت (37576364) دينار عام 2000 وإزدادت عام 2020 إذ بلغت بحدود (849353193) دينار. وفيما يتعلق بقيمة مستلزمات الأنتاج فقد بلغت في عام 2000 (22963633) دينار وشهدت إرتفاعاً كبيراً بلغ (448809436) دينار في عام 2020. في حين نجد إن القيمة المضافة بلغت (14612731) دينار في عام 2000 وشهدت إرتفاعاً ملحوظاً في عام 2020 بلغت (400543757) دينار. ويعود هذا الأختلاف في عدد السنوات إلى إنتعاش الأقتصاد العراقي نتيجة إرتفاع إنتاج النفط وتوسع المشاريع الصناعية في العراق.

ثانياً ـ صناعة المشروبات:

صناعة المشروبات الصغيرة من الصناعات الشائعة والمنتشرة في جميع انحاء العراق وتعتمد هذه الصناعة على العديد من المواد الأولية المستخدمة فيها كالسكر والنكهات والمواد الحافظة بالإضافة إلى الصبغات التي تعد من أهم العوامل التي تحدد نوعية المشروبات ومواصفاتها. وتتكون صناعة المشروبات من صناعة المشروبات الغازية وتعبئة المياه وعصائر الفاكهة وغيرها.

يتبين لنا من الجدول والشكل (2) إن عدد المنشآت الصناعية الصغيرة في عام 2000 قد بلغت (20) منشأة في حين إزداد هذا العدد في عام 2020 ليصل إلى (108) منشأة. أما عدد العاملين فقد بلغ (2787) عامل في عام 2000 وقد إنخفض العدد في عام 2020 بحدود (299)عامل. أما فيما يتعلق بقيمة الأجور فقد بلغت (2010559) دينار في عام 2000 وتراجعت في عام 2020 إذ بلغت (618526) دينار. كما إن قيمة الأنتاج بلغت (27363788) دينار في عام 2000 بينما إنخفض هذا الرقم في عام 2020 ليبلغ (8002582) دينار. بينما نلاحظ إن قيمة مستلزمات الأنتاج قد بلغت (17144155) دينار في عام 2000 وتراجعت هذه القيمة لتبلغ (4559109) دينار في عام 2020. في حين نجد إن القيمة المضافة قد بلغت في عام 2000 (10219633) دينار وإنخفضت هذه القيمة في عام 2020 بحدود (3443473) دينار. إن سبب هذا التذبذب الواضح يعود إلى الأحداث السياسية التي مر بها العراق خلال هذه المدة فضلاً عن إنتشار جائحة كورونا وتراجع الأقتصاد العراقي مما إنعكس سلباً على إنتاج أغلب المنشآت الصناعية الصغيرة كما إن بعض المنشآت الصغيرة قد أغلقت بسبب الخسائر التي تعرضت لها.

جدول (2)

المؤشرات الاقتصادية لصناعة المشروبات الصغيرة في العراق للمدة (2000ـ 2020)

السنة	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الأجور (الف) دينار	قيمة الإنتاج (الف) دينار	قيمة مستلزمات الإنتاج (الف) دينار	القيمة المضافة (الف) دينار
2000	20	2787	2010559	27363788	17144155	10219633
2005	18	2677	11721430	66909665	46656492	20253173
2010	13	2312	16683676	280624596	16608743	264015853
2015	14	43	138525	2657012	1005265	1651747
2020	108	299	618526	8002582	4559109	3443473

المصدر: من عمل الباحثة أعتماداً على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، قسم الصناعات الصغيرة، بيانات غير منشورة لعام 2020.

شكل (2)

المؤشرات الاقتصادية لصناعة المشروبات الصغيرة في العراق للمدة (2000ـ 2020)

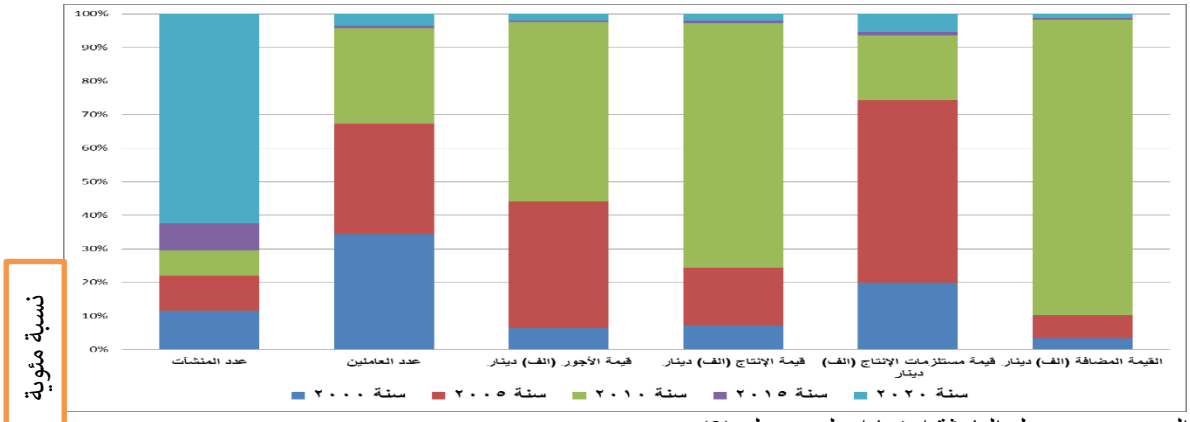

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على جدول (2).

ثالثاً ــ صناعة المنسوجات:

تعد هذه الصناعة من أقدم الصناعات في العراق إذ لم تكن زراعة القطن جديدة على العراق، بل كان يزرع بكميات قليلة منذ مئات السنين وكان يستعمل مباشرتاً من دون تصنيع في تحشية بعض المفروشات المنزلية(كجه جي، 2002، ص 69). وهذه الصناعة من الصناعات المحفزة للنمو الصناعي لما تتميز به من قابلية في إستقطاب الأيدي العاملة وبإختلاف مستوياتها من المهارة، فضلاً عن إمكانياتها في تحقيق عوائد مالية. وكانت هذه الصناعة تستقطب رؤوس الأموال الخاصة وعليه إن معظم منشآتها صغيرة الحجم تعود إلى القطاع الخاص(حمادي، 1999، ص106).إن الصناعات النسيجية هي الصناعات العمالية التي تعتمد على العمل كعنصر مهم في الأنتاج وبهذا لا تتطلب إستثمارات مرتفعة لرأس المال. وتتباين محافظات العراق لتوقيع بعض الصناعات النسيجية المتمثلة بحلج وندفن القطن وتنظيف الصوف وغزل القطن والصوف والشعر والنسيج بأنواعه والسجاد اليدوي والآلي كما تمتاز هذه الصناعة بأنواعها وتعدد مراحل إنتاجها لكونها متحررة نسبياً من تأثيرات عوامل إختيار الموقع الصناعي(الجنابي والعزاوي، 2021، ص266).

من جدول وشكل (3) يتبين لنا إن عدد المنشآت الصغيرة لصناعة المنسوجات في العراق لعام 2000 بلغت (540) منشأة وبعد هذه العام بدأ عدد المنشآت الصناعية بالأنخفاض ليصل إلى (411) منشأة في عام 2020 وكذلك نلاحظ ذلك في عدد العاملين لعام 2000 إذ بلغ (1580) عامل بينما شهد إنخفاضاً ملحوظاً في السنوات التي تلتها ليصل عدد العاملين في عام 2020 إلى (679) عامل أما بالنسبة لقيمة الأجور فنلاحظ العكس من ذلك إذ شهدت إرتفاعاً في عام 2000 والأعوام التي تلتها لتبلغ (250031) دينار وإرتفع كذلك هذا الرقم في عام 2020 ليصل إلى (792395) دينار ويعود سبب ذلك إلى التضخم الحاصل في الأقتصاد العراقي. ونجد إن قيمت الإنتاج قد بلغت في عام 2000 (4389797) دينار بينما شهد عام 2020 تغيرات كبيرة في هذا المبلغ إذ بدأ بالأرتفاع ليصل إلى (10626671) دينار كما إن قيمة مستلزمات الإنتاج قد بلغت (2686800) دينار في عام 2000 بينما إرتفعت قيمة مستلزمات الإنتاج لتصل إلى (5511890) دينار في عام 2020 وكذلك نلاحظ إن القيمة المضافة قد بلغت (1702997) دينار في عام 2000 وإرتفعت هذه القيمة في عام 2020 لتصل إلى (5114781) دينار.

جدول (3)

المؤشرات الاقتصادية لصناعة المنسوجات الصغيرة في العراق للمدة (2000ــ 2020)

السنة	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الأجور (الف) دينار	قيمة الإنتاج (الف) دينار	قيمة مستلزمات الإنتاج (الف) دينار	القيمة المضافة (الف) دينار
2000	540	1580	250031	4389797	2686800	1702997
2005	321	570	593635	5701401	3313177	2388224
2010	296	840	1177122	16241952	9077815	7164137
2015	300	597	1089366	11028857	6041421	4987436
2020	411	679	792395	10626671	5511890	5114781

المصدر: من عمل الباحثة أعتماداً على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، قسم الصناعات الصغيرة، بيانات غير منشورة لعام 2020.

شكل (3)

المؤشرات الاقتصادية لصناعة المنسوجات الصغيرة في العراق للمدة (2000ـ 2020)

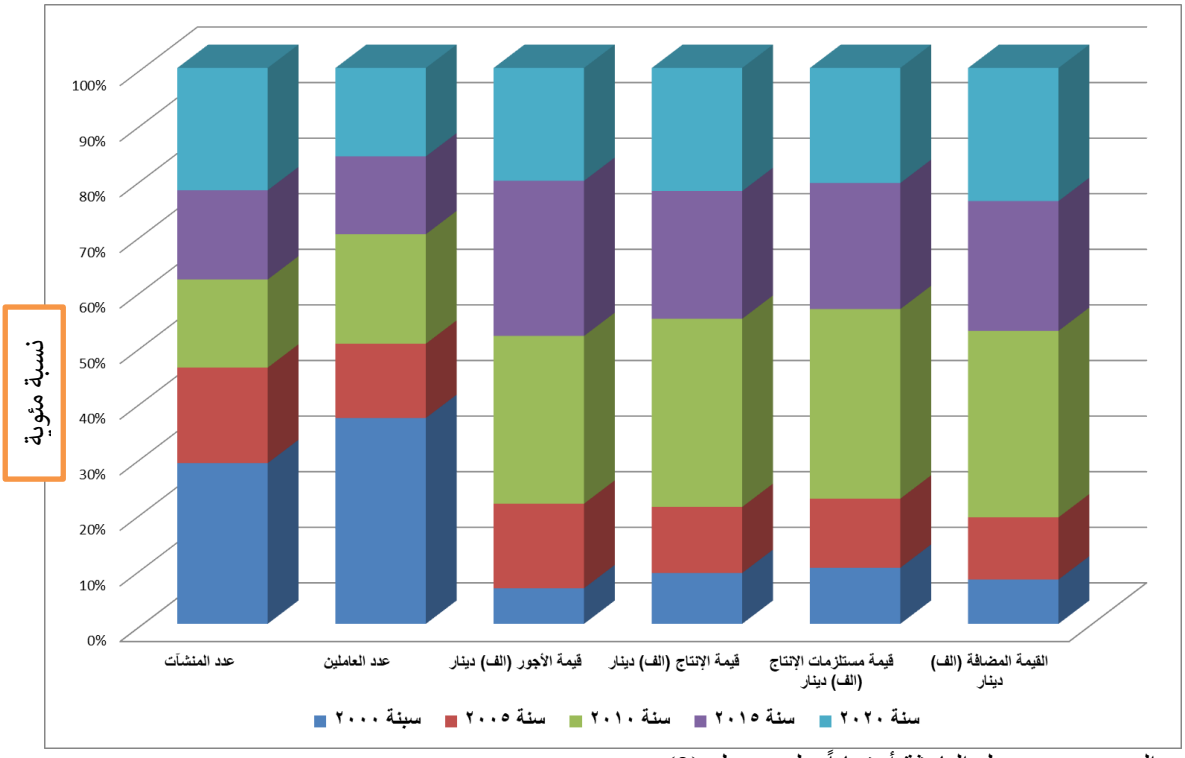

المصدر: من عمل الباحثة أعتماداً على جدول (3).

إن سبب هذا التباين بين الأعوام المختلفة يعود إلى توقف الكثير من المنشآت الصناعية عن العمل بسبب الأوضاع السياسية والأقتصادية التي مر بها العراق على مدى السنوات اللاحقة وما خلفة من إنعكاسات سلبية على الصناعة فضلاً عن نقص إنتاج المواد الأولية محلياً التي تتطلبها هذه الصناعة وكذلك إرتفاع قيمة إجور العاملين وإرتفاع قيمة الإنتاج وتعرض العديد من المنشآت الصناعية إلى الخسارة بسبب فتح باب الاستيراد بدون ضوابط وعدم قدرة البضاعة المحلية على منافسة المستورد الذي يكون أقل قيمة من المنتج المحلي وعدم القدرة على دفع إجور العاملين مما إضطر اصحاب هذه المعامل إلى إغلاقها كذلك عدم تقديم الدعم الحكومي لهذه الصناعة.

رابعاً ــ صناعة الملابس الجاهزة:

تعد صناعة الملابس الجاهزة الصغيرة من الصناعات التي تعتمد على العمل كعنصر مهم في الأنتاج وبهذا لا تتطلب رؤوس اموال مرتفعة. وتنتشر في محافظات العراق المختلفة وهي من الصناعات السريعة التقدم إذ تمر بتطور مستمر نتيجة التطور السريع في الحياة الأجتماعية والأقتصادية مما يجعل منتجي الملابس الجاهزة والقائمين عليها يعملون على توفير العوامل اللازمة لتنمية هذه الصناعة إذ تحتاج إلى مساندة العلم والتكنولوجيا للنهوض بها إذ إن الربط بين العلم والتكنولوجيا بشكل قوي يسهم في رفع كفاءة العمل والأنتاجية ويتيح قدر من التنافس.

يوضح لنا الجدول والشكل (4) إن عدد المنشآت لصناعة الملابس الجاهزة الصغيرة في العراق بلغت في عام 2000 (2148) منشأة بينما إرتفع عدد المنشآت في عام 2020 ليبلغ (2498) منشأة. بينما نلاحظ إن عدد العاملين في عام 2000 بلغ (4121) عامل وتوسع عدد العاملين ليبلغ (4625) عامل في عام 2020

بينما نجد إن قيمة إجور العاملين بلغت (593865) دينار في عام 2000 وإزدادت هذه القيمة في عام 2020 إذ بلغت (6847869) علما أما قيمة الأنتاج فقد بلغت (8000385) دينار في عام 2000 وإرتفعت قيمة الأنتاج بحدود (52291538) دينار في عام 2020 بينما بلغت قيمة مستلزمات الأنتاج في عام 2000 (4156668) دينار وقد تزايد مقدار قيمة مستلزمات الأنتاج في عام 2020 ما مقداره (20205824) دينار لما بأعتبار القيمة المضافة فقد حدثت زيادة كبيرة على مر الأعوام إذ بلغت (3843717) دينار في عام 2000 وجاءت هذه الزيادة في عام 2020 إذ بلغت (32085714) دينار.

جدول (4)

المؤشرات الاقتصادية لصناعة الملابس الجاهزة الصغيرة في العراق للمدة (2000ـ 2020)

السنة	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الأجور (الف) دينار	قيمة الإنتاج (الف) دينار	قيمة مستلزمات الإنتاج (الف) دينار	القيمة المضافة (الف) دينار
2000	2148	4121	593865	8000385	4156668	3843717
2005	751	1294	918291	7871211	3134822	4736389
2010	1494	2058	2650144	21559442	9160082	12399360
2015	2418	3620	3821619	48143322	17468075	30675247
2020	2498	4625	6847869	52291538	20205824	32085714

المصدر: من عمل الباحثة أعتماداً على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، قسم الصناعات الصغيرة، بيانات غير منشورة لعام 2020.

شكل (4)

المؤشرات الاقتصادية لصناعة الملابس الجاهزة الصغيرة في العراق للمدة (2000ـ 2020)

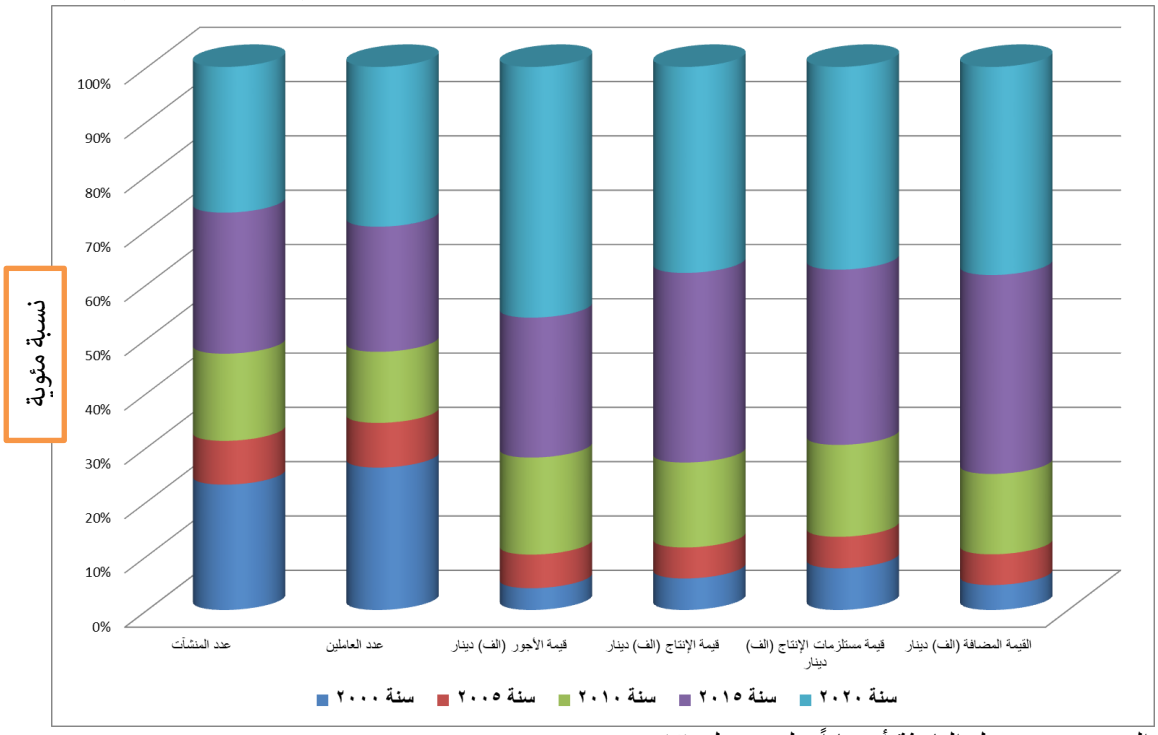

المصدر: من عمل الباحثة أعتماداً على جدول (4).

يلاحظ مما تقدم إن سبب الزيادة في المؤشرات الاقتصادية السالفة الذكر خلال المدة المذكورة يعود إلى التطور الأقتصادي الذي حدث في جميع محافظات العراق وإنشاء صناعات جديدة بالأضافة إلى تحقيق قيمة إنتاج عالية وهذا إنعكس إيجابياً على زيادة القيمة المضافة التي حققت أرباحاً كبيرة خلال هذه المدة.

خامساً ــ صناعة الجلد ومنتجاته:

تعد صناعة الجلد ومنتجاته الصغيرة من الصناعات المهمة في العراق إذ تعد الجلود المصدر الرئيس لهذه الصناعة التي تحتاج إلى نسبة عالية من المهارة لدى العمال وإلى وجود كوادر عالية من الكفاءات الفنية والإدارية والاقتصادية. وتشتمل هذه الصناعة على صناعة الأحذية والحقائب بأنواعها ودباغة الجلود إضافة إلى إنتاجها الدروع والخوذ والملابس الجلدية والأحزمة. إن أكثر مؤسسات هذا القطاع تابع إلى القطاع العام.

من ملاحظة الجدول والشكل (5) يتبين لنا إن عدد المنشآت لصناعة الجلد ومنتجاته الصغيرة لعام 2000 بلغت (213) منشأة وتراجع هذا العدد كثيراً بعد هذا العام ليبلغ (30) منشأة في عام 2020 أما بالنسبة إلى عدد العمال فقد بلغ في عام 2000 (1225) عامل وإنخفض هذا العدد في الأعوام اللاحقة إنخفاضاً كبيراً إذ بلغ (64) عامل في عام 2020 أما بأعتبار الأجور فقد قدر العاملين في عام 2000 (431734) دينار.

جدول (5)

المؤشرات الاقتصادية لصناعة الجلد ومنتجاته الصغيرة في العراق للمدة (2000ــ 2020)

السنة	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الأجور (الف) دينار	قيمة الإنتاج (الف) دينار	قيمة مستلزمات الإنتاج (الف) دينار	القيمة المضافة (الف) دينار
2000	213	1225	431734	3613332	2568650	1044682
2005	208	802	1300457	12262871	7844041	4418830
2010	460	629	1275474	10364171	5899928	4464243
2015	26	64	115100	975600	601272	374328
2020	30	64	139733	932832	343356	589476

المصدر: من عمل الباحثة أعتماداً على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، قسم الصناعات الصغيرة، بيانات غير منشورة لعام 2020.

شكل (5)

المؤشرات الاقتصادية لصناعة الجلد ومنتجاته الصغيرة في العراق للمدة (2000ـ 2020)

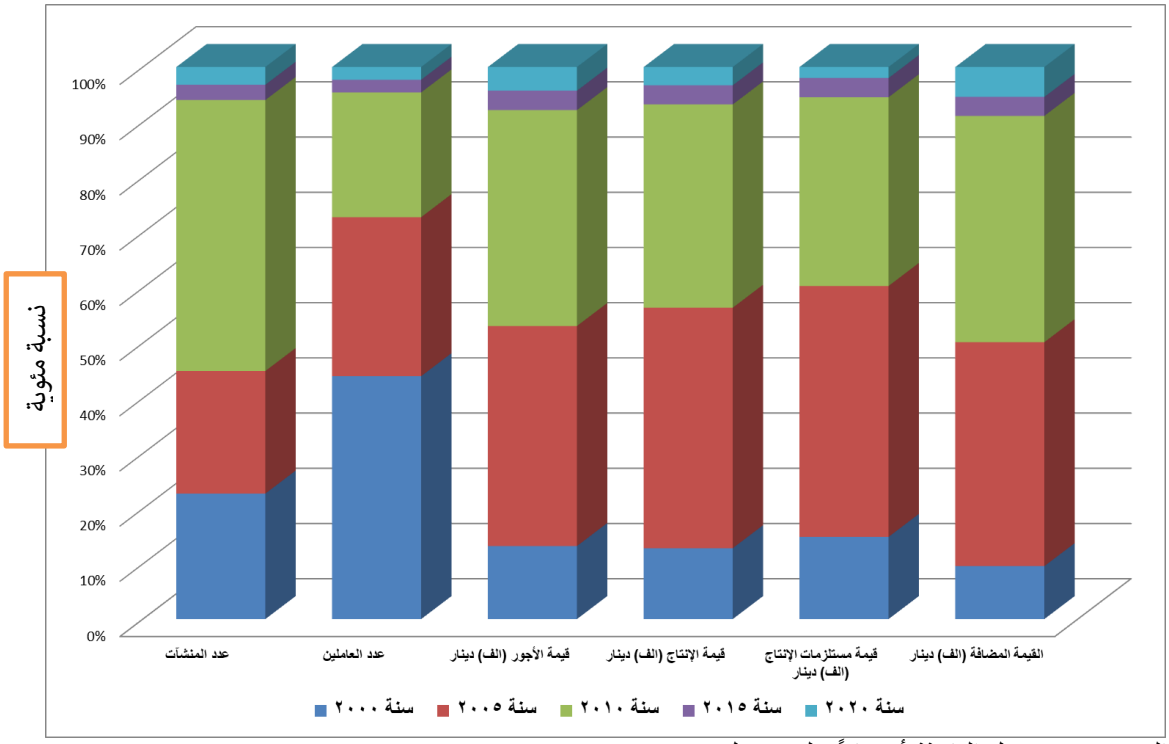

المصدر: من عمل الباحثة أعتماداً على جدول (5).

وتراجعت بعد ذلك قيمة الأجور في عام 2020 لتبلغ (139733) دينار ومن حيث معيار قيمة الإنتاج فقد حقق تقدم في عام 2000 بلغ (3613332) دينار. ويلاحظ بعد ذلك تراجع هذا العدد ليصل إلى (932832) دينار في عام 2020. أما على مستوى قيمة مستلزمات الإنتاج فقد بلغت (2568650) دينار في عام 2000 وشهدت هذه القيمة تراجع كبير بعد هذا العام لتصل إلى (343356) دينار في عام 2020 أما بالنسبة للقيمة المضافة فقد حققت زيادة في عام 2000 بلغت (1044682) دينار وبعد ذلك تراجعت هذه القيمة في عام 2020 وصلت إلى (589476) دينار.

مما سبق يتبين لنا إن سبب إنخفاض عدد مؤسسات صناعة الجلد ومنتجاته الصغيرة والمؤشرات الأقتصادية الأخرى خلال المدة المذكورة يعود إلى دخول كميات كبيرة من البضائع المستوردة من المنتجات الجلدية إذ أصبح الإنتاج المحلي لا ينافس تدفق السلع والبضائع الجلدية وبأسعار تنافسية وأقل سعراً وإرتفاع كلفة الإنتاج المحلي التي تأخذ جزءاً كبيراً من أرباح العمل إضافة إلى عزوف شراء المستهلك العراقي المنتجات المحلية وتفضيل المنتجات المستوردة مما سبب تكدس البضائع المحلية.

سادساً ـ صناعة الورق ومنتجاته:

يشمل هذا النوع من الصناعة على صناعة الورق والمنتجات الورقية كالأواني والأكياس الورقية والعلب الكارتونية وجميعها من الصناعات الصغيرة. وتعتمد هذه الصناعة على نبات القصب كمادة أولية لأنتاج الورق. وتتميز الآلات والمكائن المستعملة في صناعة الورق بكبر حجمها ومتانتها وإرتفاع أثمانها لذا تتطلب هذه الصناعة رأس مال ضخم. وتستهلك صناعة الورق كميات كبيرة من الطاقة والمياه لهذا يؤخذ توفر هذه

العناصر عند إختيار مواقعها الجغرافية في العراق كما هو الحال في مصنع ورق البصرة (حمادي، مصدر سابق، ص115).

إن جدول وشكل (6) يوضح لنا إن عدد المنشآت لصناعة الورق ومنتجاته الصغيرة في العراق لعام 2000 تميز بأرتفاع عدد المنشآت إذ بلغت (81) منشأة ونشاهد تذبذب عدد المنشآت الصناعية بين الارتفاع والانخفاض خلال الأعوام اللاحقة حتى بلغ عددها عام 2020 (3) منشأة بسبب أغلاق أغلب المنشآت الصناعية الورقية. أما بأعتبار عدد العاملين فقد بلغ (344) عامل في عام 2000. وتراجع هذا العدد تراجعاً كبيراً بعد هذا العام حتى بلغ (22) عامل عام 2020 بسبب تسريح العاملين نتيجة تعطيل أغلب المنشآت الصناعية الورقية في العراق.

جدول (6)

المؤشرات الاقتصادية لصناعة الورق ومنتجاته الصغيرة في العراق للمدة (2000ـ 2020)

السنة	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الأجور (الف) دينار	قيمة الإنتاج (الف) دينار	قيمة مستلزمات الإنتاج (الف) دينار	القيمة المضافة (الف) دينار
2000	81	344	80672	1090889	745869	345020
2005	121	415	594159	6728780	2824716	3904064
2010	258	526	1127512	8347690	2395394	5952296
2015	2	8	13500	168000	103104	64896
2020	3	22	88200	1261440	919416	342024

المصدر: من عمل الباحثة أعتماداً على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، قسم الصناعات الصغيرة، بيانات غير منشورة لعام 2020.

شكل (6)

المؤشرات الاقتصادية لصناعة الورق ومنتجاته الصغيرة في العراق للمدة (2000ـ 2020)

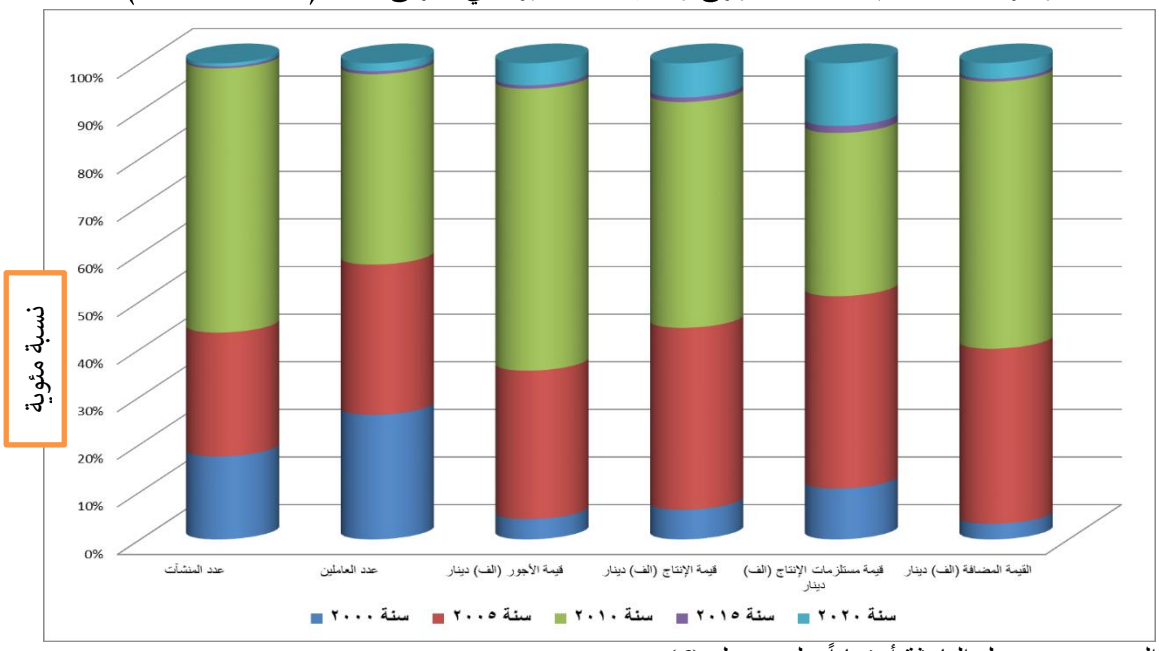

المصدر: من عمل الباحثة أعتماداً على جدول (6).

ويلاحظ عكس هذا الشـــيء في قيمة إجور العاملين إذ بلغت (80672) دينار عام 2000 بينما إرتفعت إجورهم عام 2020 لتصـل إلى (88200) دينار بسـبب التضـخم الأقتصـادي الذي مر به العراق. بينما قيمة الأنتاج فقد بلغت (1090889) دينار عام 2000 وشـهدت هذه القيمة إرتفاعاً وصـل إلى (1261440) دينار عام 2020 نتيجة إرتفاع تكاليف الأنتاج. أما قيمة مسـتلزمات الإنتاج فقد وصـلت إلى (745869) دينار عام 2000 وإرتفعت بعد ذلك إذ بلغت (919416) دينار عام 2020 بسـبب إرتفاع تكاليف الأنتاج. وبلغ مؤشـر القيمة المضـافة عام 2000 (345020) دينار إنخفضـت القيمة المضـافة عام 2020 لتصـل إلى (342024) دينار بسبب إرتفاع تكاليف الإنتاج ومستلزمات الأنتاج في العراق خلال هذا العام.

إن سبب تراجع عدد المنشآت الصناعية الورقية وعدد العمال والقيمة المضافة بالمقارنة مع قيمة الأجور وقيمة الإنتاج وقيمة مسـتلزمات الإنتاج خلال أعوام الدراسـة كان بسـبب إرتفاع تكاليف الإنتاج وأهمها إجور العاملين والطاقة الكهربائية والمياه بالمقارنة مع الأرباح المتحققة إذ عزف أصـحاب المنشـآت الصـناعية عن هذه الصـــناعة وتوجههم إلى صـــناعات أخرى أقل تكاليف. كما تم أغلاق كثير من منشـــآت صـــناعة الورق الأخرى بسبب الأحداث السياسية التي مر بها العراق وإنعكاساتها على الصناعة وتعرض هذه المصانع للنهب والتخريب وخسـارة أصـحاب هذه المنشـآت الصـناعية. كما إن إنخفاض المادة الأولية المحلية بسـبب التصـحر والجفاف الذي ضـرب مسـاحات مزروعة واسـعة في العراق تبعها زوال أعداد كبيرة من الأشـجار وغابات القصـب وشـحة المياه العذبة الداخلة بشـكل أسـاسـي في عملياتها الصـناعية سـاعد على إنحسـار الأرضـية لإنتاج الورق.

سابعاً_ صناعة المواد والمنتجات الكيمياوية:

يقصـد بالصـناعات الكيمياوية هي تلك الصـناعات التي يترتب على عملياتها تحويل الخامات إلى مواد جديدة عن طريق تغيير التركيب الكيمياوي أو حالة التبلور أو درجة النقاوة أو التركيز أوبالخلط بمواد أخرى وذلك بأتباع بعض العمليات الفيزيائية أو العمليات الكيمياوية(جمجوم، 1967، ص 94).

تعد هذه الصناعة من الصناعات المهمة في الأقتصاد العراقي وقد يمكن التوسع في هذه الصناعة في المستقبل لتوفر كثير من مســـتلزماتها من المواد الأولية المحلية وخاصـــة النفط والغاز الطبيعي وبعض المركبات الكيمياوية وإن معظم صـناعات هذا القطاع تعتمد على المواد الأولية المسـتوردة ونادراً ما تزيد نسـبة المواد المحلية المسـتعملة في الصـناعات الكيمياوية عن 7,4%) , Republic of Iraq, Ministry of Industry Joune 1964 .p.128)

إن هذه الصناعة من أكثر الصناعات تقدماً وأهمية ولذلك تعد من الصناعات الأساسية لأنها أساساً لكثير من الصـــناعات المتعددة والتي يتزايد عددها يوماً بعد يوم والتي تســتعمل في معظم أوجه النشـــاط البشـــري. وتشمل هذه الصناعة صناعة الأحماض والقلويات والأملاح والبلاستيك والورق والمطاط الصناعي والعطور والأدوات والألياف الصـناعية ومواد الصـباغة والتلوين والمواد المتفجرة والمواد اللاصـقة والمخصـبات للتربة والمبيدات الحشـرية وصـناعة الأدوية ومواد التجميل وحبيبات الأسـفنج وصـناعة الشـخاط واللباد وصـناعة الغـازات وكـل هـذه المنتجـات لا غنى للفرد العراقي عنهـا وترتبط بكـل جولنـب من أوجـه نشـــاطـاتـه المتعددة(هارون، 2000، ص 550).

يتبين من الجدول والشـكل (7) إن عدد المنشـآت لصـناعة المواد والمنتجات الكيمياوية الصـغيرة في العراق لعام 2000 بلغت (357) منشـأة فيما إنخفض هذا العدد بعد ذلك ليصـل إلى (8) منشـأة عام 2020.

بينما بلغ عدد العاملين لعام 2000 (1665) عامل وتراجع عدد العاملين بعد هذا العام ليصل إلى (41) عامل عام 2020. أما قيمة إجور العاملين قدرت بحوالي (322996) دينار عام 2000 وشهد هذا العدد إنخفاضاً وصل إلى (263350) دينار عام 2020. ونلاحظ إن قيمة الأنتاج قد بلغت عام 2000 (7314888) دينار بينما تراجع هذا العدد عام 2020 ليصل إلى (2355506) دينار. أما فيما يتعلق بقيمة مستلزمات الأنتاج قدرت عام 2000 (5422182) دينار وإنخفضت عام 2020 لتبلغ (1720228) دينار. أما بأعتبار القيمة المضافة فقد بلغت عام 2000 (1892706) دينار وتراجعت في الأعوام اللاحقة لتصل إلى (635278) دينار عام 2020.

إن سبب إنخفاض المؤشرات الأقتصادية لصناعة المواد والمنتجات الكيمياوية خلال مدة الدراسة يرجع إلى عدة عوامل منها إغلاق عدد كبير من المنشآت الصناعية الكيمياوية بسبب الأحداث التي مر بها العراق وما تبعها من تراجع الأقتصاد العراقي مما سبب تأثيراً سلبياً على الصناعة فضلاً عن إغراق السوق المحلية بالمنتجات المستوردة ذات السعر المنخفض بالمقارنة مع إرتفاع قيمة المنتجات الصناعية المحلية وعدم وجود ضوابط أمام الأستيراد. كذلك عدم تفعيل القوانين التي تنظم عمل الصناعة والتي من أهمها تفعيل قانون التعريفة الجمركية الذي من شأنه توفير الحماية للصناعة المحلية والأنقطاع المستمر للطاقة الكهربائية وقلة الدعم المالي الحكومي للقطاع الصناعي والتي منها تقديم القروض دون فائدة لدعم المشاريع الصناعية الصغيرة.

جدول (7) المؤشرات الاقتصادية لصناعة المواد والمنتجات الكيمياوية الصغيرة في العراق للمدة (2000ـ 2020)

السنة	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الأجور (الف) دينار	قيمة الإنتاج (الف) دينار	قيمة مستلزمات الإنتاج (الف) دينار	القيمة المضافة (الف) دينار
2000	357	1665	322996	7314888	5422182	1892706
2005	369	1762	2754915	36611021	26898261	9712760
2010	262	885	2070320	20500640	12377598	8123042
2015	5	17	57600	409500	167516	241984
2020	8	41	263350	2355506	1720228	635278

المصدر: من عمل الباحثة أعتماداً على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، قسم الصناعات الصغيرة، بيانات غير منشورة لعام 2020.

شكل (7) المؤشرات الاقتصادية لصناعة المواد والمنتجات الكيمياوية الصغيرة في العراق للمدة (2000ـ2020)

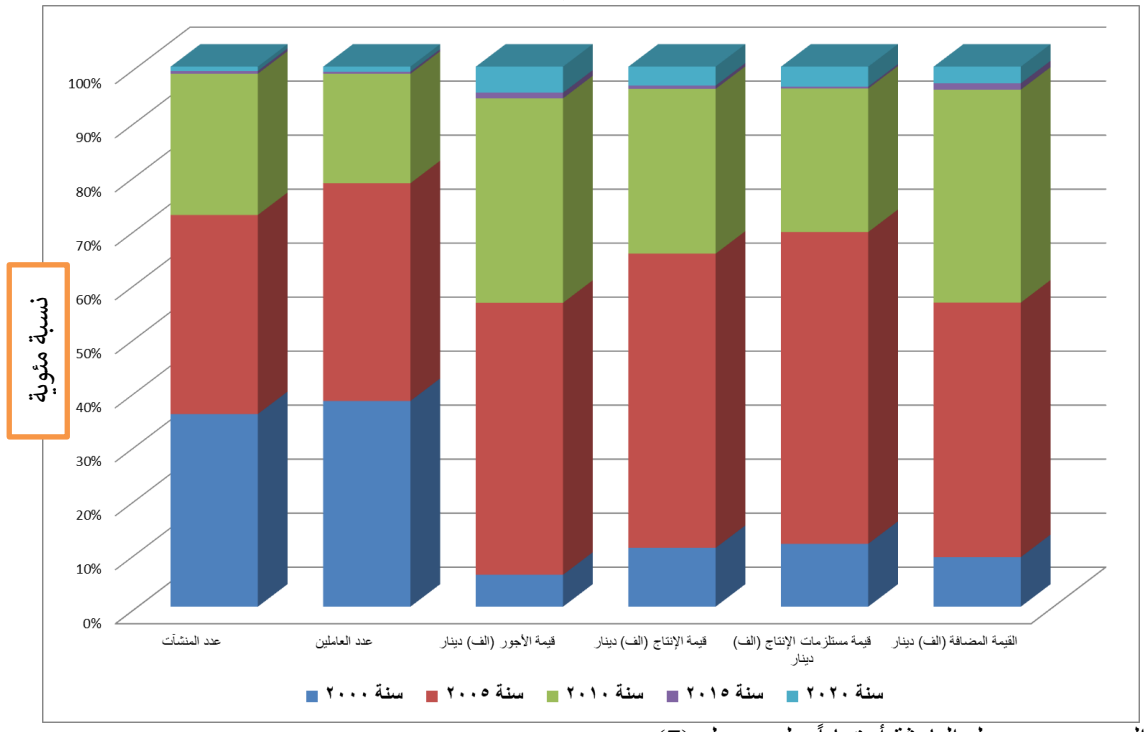

المصدر: من عمل الباحثة أعتماداً على جدول (7).

ثامناًـ صناعة الأجهزة الكهربائية:

تعد هذه الصناعة من الصناعات المهمة في العراق لأرتباطها بحاجات الفرد العصري لما توفره من أجهزة ومعدات كهربائية ومنها أجهزة الأضاءة والمحركات والمحولات والمراوح ومضخات الماء والسخانات والمبردات ووسائل التدفئة بالأضافة إلى صناعة البطاريات الكهربائية والأدوات والأجهزة المختلفة.

يشير الجدول والشكل (8) إلى إن عدد المنشآت لصناعة الأجهزة الكهربائية الصغيرة في العراق لعام 2000 بلغ (13) منشأة بينما إرتفع هذا العدد في السنوات اللاحقة ليصل إلى (35) منشأة عام 2020. في حين إن عدد العاملين لعام 2000 وصل إلى (86) عامل وبعد ذلك إزداد عدد العاملين في عام 2020 إذ قدر بحوالي (125) عامل. بينما قدرت قيمة الأجور بحدود (43336) دينار عام 2000 أما في عام 2020 إرتفعت هذه القيمة لتبلغ (312367) دينار. وفيما يتعلق بمتغير قيمة الأنتاج لعام 2000 بلغ (236184) دينار وإزدادت هذه القيمة في عام 2020 لتصل إلى (3069744) دينار. ونلاحظ إن قيمة مستلزمات الأنتاج وصلت إلى (135855) دينار عام 2000 لترتفع بعد ذلك عام 2020 وتبلغ (1975584) دينار. بينما مؤشر القيمة المضافة بلغ عام 2000 (100329) دينار وإزداد هذه العدد بعد هذا العام إذ بلغ عام 2020 (1094160) دينار.

جدول (8)

المؤشرات الاقتصادية لصناعة الأجهزة الكهربائية الصغيرة في العراق للمدة (2000ــ 2020)

السنة	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الأجور (الف) دينار	قيمة الإنتاج (الف) دينار	قيمة مستلزمات الإنتاج (الف) دينار	القيمة المضافة (الف) دينار
2000	13	86	43336	236184	135855	100329
2005	1	7	810	8500	1886	6614
2010	1	8	890	8700	1997	7513
2015	17	60	315000	1553690	602548	951142
2020	35	125	312367	3069744	1975584	1094160

المصدر: من عمل الباحثة أعتماداً على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، قسم الصناعات الصغيرة، بيانات غير منشورة لعام 2020.

شكل (8)

المؤشرات الاقتصادية لصناعة الأجهزة الكهربائية الصغيرة في العراق للمدة (2000ــ 2020)

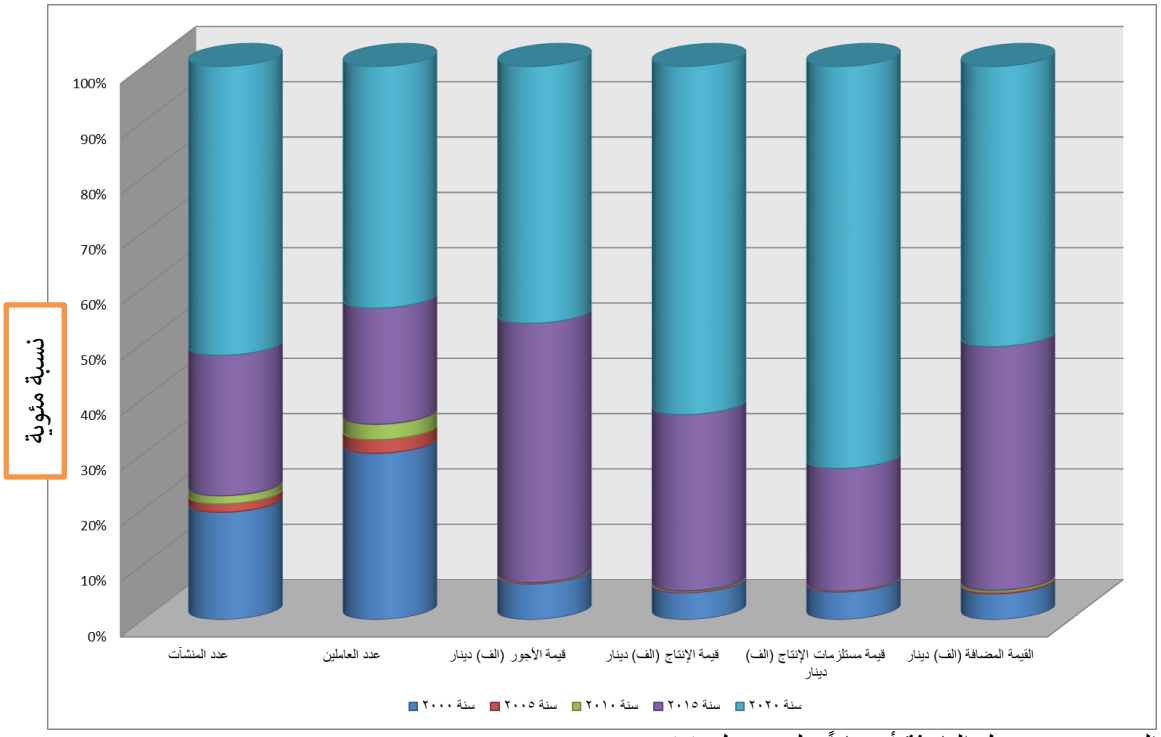

المصدر: من عمل الباحثة أعتماداً على جدول (8).

مما سبق يتبين لنا إن سبب الزيادة في المتغيرات الأقتصادية للصناعات الكهربائية يعود إلى زيادة عدد المنشآت الصناعية وزيادة الأرباح المتحققة والتوسع في الأنتاج بسبب زيادة الطلب على المنتجات الكهربائية نتيجة زيادة أعداد السكان في العراق وتحسن الوضع المعيشي للسكان والأستقرار النسبي للوضع الأمني مما شجع على الأستثمار والتوسع في هذه الصناعة.

تاسعاً_ صناعة الأثاث والمنتجات الخشبية غير المصنعة في موضع آخر:

وهي صناعات صغيرة تقوم بتصنيع الأثاث الخشبي والمتمثل بنشر وتقطيع وكبس الأخشاب وإنتاج الأثاث الخشبي بمختلف أنواعه إعتماداً على الخشب المستورد إذ لا تنتج الأخشاب داخل العراق وتكون هذه الصناعات على شكل ورش ومصانع صغيرة تعود ملكيتها بأجمعها إلى القطاع الخاص(الجنابي، 2020، ص 244).

أظهرت نتائج جدول وشكل (9) إن عدد المنشآت الصناعية لصناعة الأثاث والمنتجات الخشبية غير المصنعة في موضع آخر الصغيرة بلغ عام 2000 (1939) منشأة بينما تراجع هذا العدد بعد هذه العام ليصل إلى (267) منشأة عام 2020. وبلغ عدد العاملين عام 2000 (3805) عامل بالمقارنة مع عام 2020 إذ إنخفض عدد العاملين ليصل إلى (685) عامل. إما بأعتبار قيمة الأجور فقد بلغت (455163) دينار عام 2000 وإزدادت في عام 2020 لتبلغ (1523657) دينار نتيجة التضخم الأقتصادي. أما فيما يتعلق بقيمة الإنتاج فقد بلغت عام 2000 (9011895) دينار وإرتفعت قيمة الأنتاج في عام 2020 لتبلغ (13271389) دينار وسبب ذلك يعود إلى إرتفاع تكاليف العملية الأنتاجية. وحققت قيمة مستلزمات الأنتاج في عام 2000 (4313616) دينار بعد ذلك شهدت هذه القيمة إرتفاع واضح بلغ (8058860) دينار عام 2020 نتيجة زيادة التكاليف التي تتطلبها مستلزمات الأنتاج بسبب إرتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة. أما مؤشر القيمة المضافة فقد بلغ (4698279) دينار عام 2000 وشهدت بعد ذلك تقدم واضح خلال السلسلة الزمنية قيد الدراسة ففي عام 2020 بلغت (5212529) دينار وهو مؤشر جيد لأهمية هذا الفرع في هيكل الصناعة في العراق.

مما سبق يتبين لنا إن سبب إنخفاض أعداد المنشآت الصناعية وما رافقها من إنخفاض في عدد العاملين لصناعة الأثاث والمنتجات الخشبية غير المصنعة في موضع آخر الصغيرة يعود إلى ضعف الدعم المادي والمعنوي المقدم من قبل الدولة لهذه الصناعة كما رافق الأحداث التي مرت على العراق إنعكاسات سلبية على القطاع الصناعي التحويلي بشكل عام وعلى هذه الصناعة بشكل خاص مما تسبب في إغلاق أغلب المنشآت الصناعية العاملة. كما إن عدم وجود الحماية الكافية للمنتجات الصناعية الوطنية والأفتقار إلى سياسات إقتصادية واضحة وتقادم المنشآت الصناعية وعدم توفر صيانة متكاملة لها بالأضافة إلى فتح باب الأستيراد لدخول البضائع والسلع الأجنبية المنافسة للمحلية وعدم تفعيل قانون التعرفة الكمركية جميعها أسباب أدت إلى تراجع هذه الصناعة.

جدول (9) المؤشرات الاقتصادية لصناعة الأثاث والمنتجات الخشبية غير المصنفة في موضع آخر الصغيرة في العراق للمدة (2000_ 2020)

السنة	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الأجور (الف) دينار	قيمة الإنتاج (الف) دينار	قيمة مستلزمات الإنتاج (الف) دينار	القيمة المضافة (الف) دينار
2000	1939	3805	455163	9011895	4313616	4698279
2005	1085	2530	3041293	33542043	17509833	16032210

20786689	19171833	39958522	5202574	2831	1481	2010
1931580	2144680	4076260	197213	159	125	2015
5212529	8058860	13271389	1523657	685	267	2020

المصدر: من عمل الباحثة أعتماداً على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، قسم الصناعات الصغيرة، بيانات غير منشورة لعام 2020.

شكل (9) المؤشرات الاقتصادية لصناعة الأثاث والمنتجات الخشبية غير المصنفة في موضع آخر الصغيرة في العراق للمدة (2000ـ 2020)

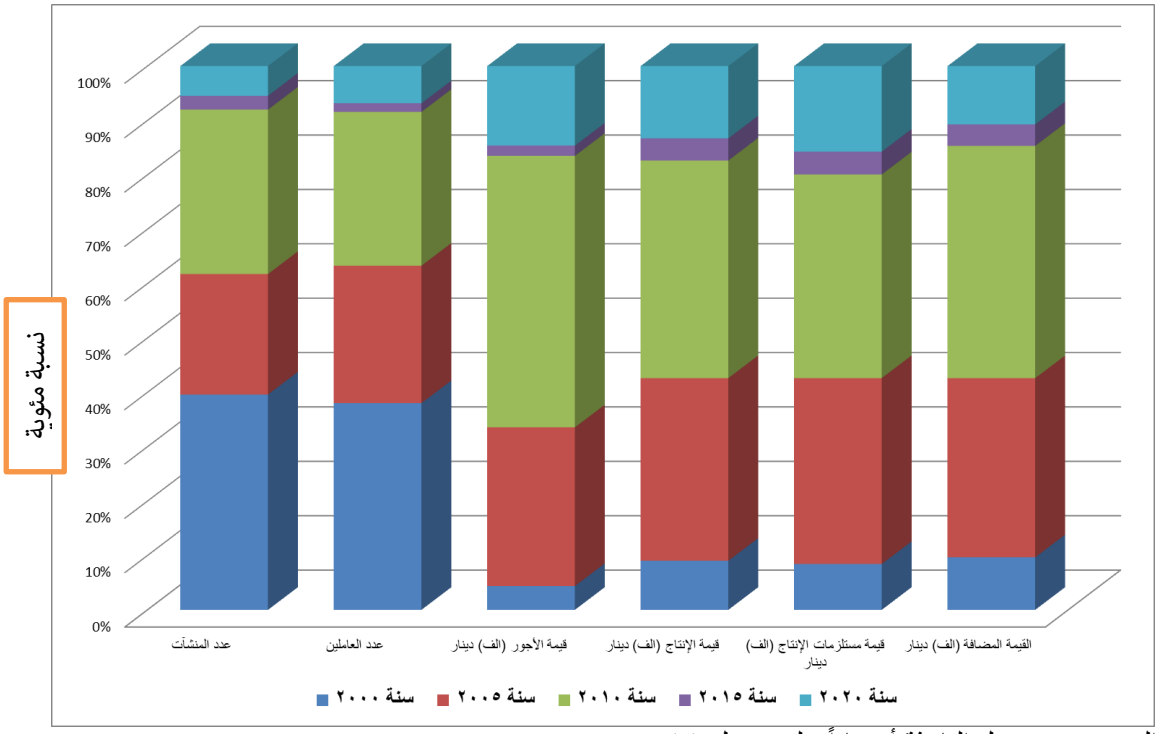

المصدر: من عمل الباحثة أعتماداً على جدول (9)

المبحث الثالث: الواقع الجغرافي للمنشآت الصناعية الصغيرة في العراق لعام (2020):

يهتم هذا المبحث بدراسة التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في العراق لعام (2020) من حيث توزيع الصناعات الصغيرة على مستوى المحافظات العراقية. كما تناول المعوقات الأقتصادية التي تواجه الصناعات الصغيرة في العراق والتي أثرت سلباً على مسارها التنموي.

اولاً: التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في العراق لعام (2020):

إن وجود الصناعات الصغيرة في مناطق أو مراكز محددة من العراق هي عبارة عن تباين مقومات العملية الأنتاجية من محافظة إلى أخرى والتي تؤدي إلى ظهور صناعات مختلفة وتركزها في محافظة دون أخرى أو بسبب وجود عوامل محلية تشجع على توطن نشاط صناعي معين في محافظة معينة وبالتالي يهدف إلى تحديد وتمييز أنماط النمو المختلفة للأنشطة الصناعية في العراق بمعرفة الأنشطة التي تنمو بمعدلات أعلى من المستوى الوطني التي تنمو بمعدلات أقل منه. إلا إن واقع الحال عموماً يؤثر في الفعاليات أو الأنشطة الصناعية التي تتجه للتكتل في أماكن محدودة أو في المحافظات الأكثر تطوراً.

ومن خلال جدول (10) يتبين التباين الواضح في التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة في العراق إذ إن محافظة بغداد تصدرت المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت الصناعية الصغيرة البالغة (6599) منشأة وكذلك عدد العاملين البالغ (14224) عامل وبأجمالي الأجور ايضاً بواقع (85454096) دينار وبقيمة إنتاج بلغت (474059272) دينار بينما بلغت قيمة مستلزمات الأنتاج (255333800) دينار فضلاً عن تصدرها بالقيمة المضافة البالغة (218725472) دينار. إن سبب صدارة محافظة بغداد المرتبة الأولى من حيث المؤشرات الأقتصادية السالفة الذكر يرجع إلى توفر مقومات الإنتاج الصناعي التي تتمتع فيها محافظة بغداد والتي تتمثل بالموقع الجغرافي المهم الذي يتوسط العراق والبنية الجيولوجية القادرة على تحمل ثقل المعدات الصناعية فضلاً عن إنبساط الأرض وتوفر شبكة نقل مهمة تساعد على نقل المنتجات الصناعية وكذلك توفر الموارد المائية التي تحتاجها أغلب العمليات الصناعية كما إن توفر المواد الأولية الزراعية والحيوانية والمعدنية التي تدخل في الصناعة ساعد على إزدهار الصناعة فضلاً عن توفر رؤوس الأموال الكبيرة ساعد على نشاط الصناعة فيها وكذلك توفر مصادر الطاقة التي تحتاجها الصناعة أدى إلى إزدهارها كما إن لمحافظة بغداد سوق واسع ساعد على إستيعاب الإنتاج الصناعي فيها فضلاً عن زيادة أعداد السكان في المحافظة أدى إلى توفر الأيدي العاملة التي تحتاجها الصناعة كل هذه العوامل السالفة الذكر أدت إلى جذب وتوطن الصناعة في محافظة بغداد وتصدرها المرتبة الأولى في الصناعة. بينما جاءت محافظة البصرة في المرتبة الثانية من حيث عدد المنشآت الصناعية بعد محافظة بغداد بواقع (2203) منشأة.وجاءت محافظة المثنى في المرتبة الأخيرة في عدد المنشآت الصناعية بواقع (838) منشأة وهذا يعود إلى قلة الإمكانات الاقتصادية المتوفرة لقيام ونشوء الصناعة فيها.

في حين نلاحظ إن محافظة النجف جاءت بالمرتبة للثانية بعد محافظة بغداد من حيث عدد المشتغلين بحدود (5327) عامل. في حين إحتلت محافظة ميسان المرتبة الأخيرة في عدد المشتغلين بواقع (1080) عامل والسبب في ذلك يعود إلى قلة أعداد السكان مقارنة مع محافظة بغداد. في حين نجد إن محافظة النجف ايضاً جاءت بالمرتبة الثانية بعد محافظة بغداد من حيث إجمالي الأجور بحدود (33043861) دينار. بينما كانت محافظة ميسان في المرتبة الأخيرة بحدود (4030220) دينار من حيث قيمة الأجور وهذا راجع إلى إن هذه المحافظة تمتلك أقل عدد من المنشآت الصناعية مقارنة مع باقي المحافظات السالفة الذكر.

أما من حيث قيمة الإنتاج فنجد كذلك محافظة النجف احتلت المرتبة للثانية بعد محافظة بغداد بواقع (203778977) دينار، في حين كانت في المرتبة الأخيرة محافظة المثنى بحدود (30399260) دينار ويعود السبب إلى إنخفاض تكاليف المواد الأولية للداخلة في العملية الإنتاجية لهذه المحافظة مقارنة مع المحافظات الأخرى.

وجاءت محافظة النجف ايضاً بالمرتبة الثانية بعد محافظة بغداد من حيث قيمة مستلزمات الإنتاج بواقع (116175278) دينار بينما إحتلت محافظة المثنى المرتبة الأخيرة بواقع (16881190) دينار وهذا يعود إلى إن محافظة المثنى جاءت بالمرتبة الأخيرة من حيث عدد المنشآت الصناعية مقارنة مع بقية المحافظات السالفة الذكر. ومن حيث القيمة المضافة فقد جاءت محافظة البصرة في المرتبة الثانية بحدود (90716432) دينار في حين جاءت بالمرتبة الأخيرة محافظة المثنى بحدود (13518070) دينار والسبب في ذلك يرجع إلى إنخفاض قيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج .

جدول (10)

التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية الصغيرة في العراق حسب المحافظة لعام (2020)

المحافظة	عدد المنشآت	عدد العاملين	إجمالي الأجور (الف) دينار	قيمة الإنتاج (الف) دينار	قيمة مستلزمات الإنتاج (الف) دينار	القيمة المضافة (الف) دينار
نينوى	1888	3931	8230444	59817113	37519587	22297526
كركوك	1865	5066	14004766	81896300	39622712	42273588
ديالى	1131	2740	14173628	66857038	38246409	28610629
الأنبار	1857	3780	15080100	86908413	44998922	41909491
بغداد	6599	14224	85454096	474059272	255333800	218725472
بابل	1514	3104	13979761	114336327	59121597	55214730
كربلاء	1150	2928	13956252	127411690	63379411	64032279
واسط	980	2140	13198253	60134660	32575542	27559118
صلاح الدين	1007	2463	10445990	45532170	23646840	21885330
النجف	1896	5327	33043861	203778977	116175278	87603699
القادسية	953	2457	8080621	45558615	25660697	19897918
المثنى	838	1577	5148013	30399260	16881190	13518070
ذي قار	1202	2964	16058451	79636286	38805813	40830473
ميسان	1164	1080	4030220	99996302	39343054	60653248
البصرة	2203	4536	31023788	175236373	84519941	90716432
المجموع	26247	58317	285908244	1751558796	915830793	835728003

المصدر: من عمل الباحثة أعتماداً على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، قسم الصناعات الصغيرة، بيانات غير منشورة لعام (2020).

* البيانات لا تتضمن محافظات إقليم كردستان.

ثانياً: المعوقات الأقتصادية التي تواجة الصناعات الصغيرة في العراق:

هنالك العديد من المعوقات والمشاكل التي تواجه الصناعات الصغيرة في العراق والتي أثرت سلباً على مسارها التنموي ويمكن تلخيصها بما يأتي:

1ـــــ تعد المشاكل المالية من أهم المعوقات التي تحد من أنشطة هذه الصناعات إذ يتفق معظم الباحثين الأقتصاديين بأن الصناعات الصغيرة تعتمد على التمويل الذاتي وعلى الأمكانية المحدودة من المال.

2ـــــ أهملت السياسات الأقتصادية والتوجهات الحكومية الأدارية الصناعات الصغيرة إذ لم تقدم آية برامج لمساعدة هذه الصناعات فنياً أو مالياً أو إعفاءات ضريبية أو تقديم أية تسهيلات للحصول على التراخيص الرسمية.

3ـــــ تعاني هذه الصناعات من نقص أجهزة التسويق التي تطبق الأساليب الحديثة والمتطورة في هذا المجال من أجل الوصول إلى الأسواق العالمية فضلاً عن إيصال المنتجات وتوزيعها على أوسع نقطة ممكنة سواء على داخل العراق أو خارجه(نعيم، 2015، ص71).

4ـــــ قلة الأراضي المناسبة لأقامة الصناعات الصغيرة والتي تكون قريبة من الأسواق الكبيرة فأنه غالباً ما يقنع صغار أصحاب الصناعات بأقامة مقار أعمالهم في المناطق السكنية حيث يتمكنون من سرعة التوريد إلى الأسواق والحصول على العمال.

5ـــــ يفتقر معظم الشباب العاطلين عن العمل إلى العديد من المهارات الضرورية لنجاح مشاريع الصناعات الصغيرة من أهمها الفطنة في الأعمال والحس الأستثماري وروح المبادرة الفردية والمهارات الأساسية والحياتية الموجهة نحو الأسواق كذلك هناك العوامل الأجتماعية والثقافية التي تعمل على إضعاف روح المبادرة والرغبة في التشغيل الذاتي من بينها التوجه التقليدي للعمل في الوظائف الحكومية بسبب ما تتميز به من منافع وظيفية تفوق تلك المتوفرة في القطاعات الأخرى.

6ـ ضعف قدرة الصناعات الصغيرة على مواكبة التطورات التكنولوجية فهذه الصناعات نشأت لسد إحتياجات السوق المحلية من السلع ذات النوعية الملائمة لمستويات المعيشة.

7ـــــ تعاني الصناعات الصغيرة من مشكلة النقل وتتمثل في إرتفاع تكاليف نقل خاماتها الأولية من مصادرها أو منتجاتها النهائية إلى الأسواق.

8ـــ عدم الاستثمار الكامل للطاقات الانتاجية لبعض الصناعات يؤثر في سير العملية الانتاجية، مّما يؤدّي الى ارتفاع تكاليف الانتاج، فضلاً عن قلّة الارباح و تبديل الانتاج.

9ـــــ تعرَّض أغلب الصناعات الصغيرة الى التوقفات الفنية في المكائن والآلات، بسبب الخلل الفني والنقص في الأدوات الاحتياطية الاصلية، فضلاً عّما تعانيه من الانقطاع المستمر في التيار الكهربائي، والاعتماد على المولّدات داخل المصانع، مّما يؤدّي الى أرتفاع كلف الانتاج، ومن ثَمَّ زيادة أسعار المنتج في الأسواق المحلية.

10.إغراق السوق العراقية بالسلع الأجنبية المختلفة وعدم إخضاعها لقوانين التقييس والسيطرة النوعية مما أضر بالصناعات الصغيرة وأبعدها عن المنافسة.

11.عدم قدرة الصناعات الصغيرة على تغطية حاجة السوق المحلية من المنتجات الصناعية المختلفة التي تزايد طلبها بعد تحسن الوضع المعاشي للسكان.

12.ندرة المواد الأولية من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الأستيراد وتغيرات اسعار الصرف.

13. تعاني الصناعات الصغيرة من ضعف الترابطات أو إنعدامها مع الصناعات الكبيرة وهي من المشاكل التي تحد من تطور وتنمية الصناعات الصغيرة.

الإستنتاجات:

في ضوء ما تقدم أضهرت الدراسة الإستنتاجات الآتية:

1ــ عرفت مديرية الأحصاء الصناعي في الجهاز المركزي للأحصاء وتكنلوجيا المعلومات الصناعات الصغيرة بأنها منشآت صناعية تعود للقطاع الخاص فقط موزعة على الأنشطة الصناعية المختلفة وإن المعيار المعتمد في تصنيف هذه المنشآت هو إن عدد العاملين فيها من (1ــ9) عامل.

2ــ تتسم الصناعات الصغيرة بسهولة التأسيس لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنلوجيا متطورة كما تساعد على الأستفادة من الموارد والأمكانيات المحلية المتاحة ولا تستورد إلا نسبة قليلة من مدخلات الأنتاج بالمقارنة مع الصناعات الكبيرة في العراق بأعتمادها على حجم كبير من المدخلات والتجهيزات الرأسمالية المستوردة وتعد مصدر لتزويد الصناعات الكبيرة بالكثير من إحتياجاتها.

3ــ تعد الصناعات الغذائية أهم الصناعات العراقية من حيث عدد المنشآت الصناعية إذ بلغ عددها حوالي (8229) منشأة وعدد العاملين فيها بلغ لنفس العام بحدود (34493) عاملاً. وتأتي أهمية هذا النمط من الصناعة بكونه يحتل أهمية خاصة في الدول الساعية إلى سد متطلباتها الأساسية من المواد الأستهلاكية ذات الأستهلاك اليومي. وإن معظم منشآتها صغيرة الحجم تعود للقطاع الخاص. وتمثل صناعات هذا القطاع صناعة الطحين والخبز والبسكويت والمعكرونة والحلويات ومنتجات الألبان وحفظ وتعليب الفواكه والخضروات وصناعة كبس التمور والمشروبات الغازية وصناعة الثلج وغيرها.

4ــ إن عدد المنشآت لصناعة الملابس الجاهزة الصغيرة في العراق بلغت في عام 2000 (2148) منشأة بينما إرتفع عدد المنشآت في عام 2020 ليبلغ (2498) منشأة. بينما نلاحظ إن عدد العاملين في عام 2000 بلغ (4121) عامل وتوسع عدد العاملين ليبلغ (4625) عامل في عام 2020 ويرجع سبب ذلك إلى التطور الأقتصادي الذي حدث في جميع محافظات العراق وإنشاء صناعات جديدة بالأضافة إلى تحقيق قيمة إنتاج عالية وهذا إنعكس إيجابياً على زيادة القيمة المضافة التي حققت أرباحاً كبيرة خلال هذه المدة.

5ــ تراجع عدد المنشآت الصناعية الورقية لعام 2020 إذ بلغ عددها (3) منشأة وكذلك عدد العمال قدر بحدود (22) عامل بالأضافة إلى القيمة المضافة لنفس العام بلغت (342024) دينار والسبب في ذلك يعود إلى إرتفاع تكاليف الأنتاج وأهمها إجور العاملين والطاقة الكهربائية والمياه بالمقارنة مع الأرباح المتحققة إذ عزف أصحاب المنشآت الصناعية عن هذه الصناعة وتوجههم إلى صناعات أخرى أقل تكاليف.

6ــ تصدرت محافظة بغداد المرتبة الأولى لعام 2020 من حيث عدد المنشآت الصناعية الصغيرة البالغة (6599) منشأة وكذلك عدد العاملين البالغ (14224) عامل وبأجمالي الأجور ايضاً بواقع (85454096) دينار وبقيمة إنتاج بلغت (474059272) دينار بينما بلغت قيمة مستلزمات الأنتاج (255333800) دينار فضلاً عن تصدرها بالقيمة المضافة البالغة (218725472) دينار.

إن سبب صدارة محافظة بغداد المرتبة الأولى من حيث المؤشرات الأقتصادية السالفة الذكر يرجع إلى توفر مقومات الأنتاج الصناعي التي تتمتع فيها محافظة بغداد.

7ــ جاءت محافظة المثنى في المرتبة الأخيرة في عدد المنشآت الصناعية بواقع (838) منشأة وهذا يعود إلى قلة الأمكانيات الأقتصادية المتوفرة لقيام ونشوء الصناعة فيها.

8ــ أهملت السياسات الأقتصادية والتوجهات الحكومية الأدارية الصناعات الصغيرة إذ لم تقدم آية برامج لمساعدة هذه الصناعات فنياً أو مالياً أو إعفاءات ضريبية أو تقديم أية تسهيلات للحصول على التراخيص الرسمية. وكذلك يفتقر معظم الشباب العاطلين عن العمل إلى العديد من المهارات الضرورية لنجاح مشاريع الصناعات الصغيرة من أهمها الفطنة في الأعمال والحس الأستثماري وروح المبادرة الفردية والمهارات الأساسية والحياتية الموجهة نحو الأسواق كذلك هناك العوامل الأجتماعية والثقافية التي تعمل على إضعاف روح المبادرة والرغبة في التشغيل الذاتي.

المقترحات:

في ضوء الاستنتاجات السابقة تقترح الدراسة ما يأتي:

1ــ دعم الصناعات الصغيرة والتعامل معها كشريك وليس منافس وتقديم جميع أنواع الدعم والتسهيلات لها وتوجيهها مركزياً بتنفيذ صناعات جديدة.

2ــ معالجة المساحات القليلة من الأراضي المخصصة للصناعات الصغيرة بتمليكها مساحات أخرى قرب هذه الصناعات أو في مواقع أخرى للتوسعات المستقبلية.

3ــ إعتماد برنامج لتمويل وإقراض المستثمرين في الصناعات الصغيرة بشروط ميسرة للتسديد من قبل المصارف الصناعية بالشكل الذي يؤدي إلى الحصول على افضل إنتاجية وجودة.

4ــ الأهتمام بالعمالة وضرورة تنمية وتطوير الفئات الأدارية والفنية العاملة في الصناعات الصغيرة.

5ــ حماية منتجات الصناعات الصغيرة من الأغراق التجاري عن طريق تفعيل إجراءات الحد من الأغراق إضافة إلى الأعفاء الضريبي وتقديم الخدمات بأسعار مناسبة من أجل زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية.

6ــ فرض ضوابط موقعية على إنشاء الصناعات الصغيرة الملوثة بحسب درجة التلويث التي تسببها.

7ــ وضع خطة قومية طويلة الأجل لتنمية الصناعات الصغيرة بما يضمن تكاملها ويحقق الترابط بينها وبين الصناعات الكبيرة.

8ــ توفير الدعم والتدريب لأصحاب الصناعات الصغيرة في كافة مراحل العملية الأنتاجية بحيث لا يكون هناك إنقطاع في العملية الأنتاجية والتسويقية وبالتالي في العملية التمويلية.

9ــ تشجيع ثقافة المبادرة والعمل الحر في المجتمع لتشمل جميع الراغبين في إقامة صناعات صغيرة والذين يملكون أفكار خاصة وإمكانيات تؤهلهم ليصبحوا أصحاب مشاريع ناجحين.

10ــ دعم الصناعات الصغيرة من خلال فتح أسواق ومعارض جديدة لمنتجات الصناعات المحلية.

11ــ إختيار مواقع صناعية بهيئة أقطاب أو نقاط نمو أو مجمعات صناعية في مناطق مختلفة من العراق وتزويدها بخدمات البنى التحتية ثم تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على إتخاذها مواقع لمشاريعهم الصناعية.

12ــ تنشيط دور القطاع الزراعي في دعم الصناعات الصغيرة وتطويرها مستقبلاً، من خلال العمل على التكامل الزراعي ــ الصناعي داخل المحافظات للتوجه نحو التكامل الصناعي في العراق.

المصادر والمراجع:

- بابكر، (2010) عبد الله حسين، واقع الصناعات الصغيرة في محافظة اربيل وسبل تطويرها للمدة 2010ــ2013، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة صلاح الدين، كلية الأدارة والأقتصاد.
- جمجوم، (1967) هشام محمد نور، مقومات الصناعة والمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، الدار السعودية للنشر، المملكة العربية السعودية.
- الجنابي، (2013) عبد الزهرة علي، الجغرافيا الصناعية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،.
- الجنابي، (2020) عبد الزهرة علي، جغرافية العراق الإقليمية بمنظور معاصر، الطبعة الأولى، نشر مؤسسة دار الصادق الثقافية،.
- الجنابي، (2021) عبد الزهرة علي وسمير وادي رحمن العزاوي، الهيكل الصناعي في العراق الواقع والأفاق المستقبلية، الطبعة الأولى، مؤسسة دار الصادق الثقافية، بابل،.
- حاجي، (1994) انمار أمين، تقدير العوامل المؤثرة في انتاجية العمل للصناعات الصغيرة في العراق، مجلة الرافدين، العدد43.
- الحديثي، (1968) طلال سالم، صور من حياتنا الشعبية، مطبعة اسعد، بغداد،.
- حسوني، (2000) يسرى عبد الرحمن، الصناعات الصغيرة في البلدان العربية تنميتها ومشاكل تمويلها، جامعة الملك فهد، المعهد العربي الإسلامي،.
- حمادي، (1999) عباس عبيد، النمو الصناعي في محافظة بابل، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الأداب، جامعة بغداد،.
- السلامي، (2003) انتصار حسون رضا، الحرف الصناعية في قضاء الكاظمية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية/ابن رشد،.
- سلمان، (2013) كاظم خماط، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في النمو الأقتصادي في العراق، مجلة المثنى للعلوم الأدارية والأقتصادية، المجلد الثالث، العدد الخامس.
- كجه جي، (2002) صباح ، التخطيط الصناعي في العراق أساليبه تطبيقاته وأجهزته الجزء الأول للحقبة 1921ــ1980، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد،.
- محمد، (2002) فؤاد عبد الله، واقع الصناعة التحويلية في العراق، مجلة البحوث الجغرافية، كلية القائد للتربية للبنات، جامعة الكوفة، العدد الثالث، طبعت في دار الضياء للطباعة، النجف الأشرف.

- الناصح، (2008) أحمد كامل حسين، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل، مجلة الأدارة والأقتصاد، العدد التاسع والستون.
- نعيم، (2015) حسين شريف، دور مؤسسات التمويل الخاصة في تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الأدارة والأقتصاد.
- هارون، (2000) علي أحمد، أسس الجغرافية الأقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، قسم الصناعات الصغيرة، بيانات غير منشورة لعام 2020.

References

- Al-Hadithi, (1968) Talal Salem, *Images from Our Popular Life*, Asaad Printing Press, Baghdad.
- Al-Janabi, (2013) Abdul Zahra Ali, *Industrial Geography*, First Edition, Safa Publishing and Distribution House, Amman.
- Al-Janabi, (2020) Abdul Zahra Ali, *The Regional Geography of Iraq from a Contemporary Perspective*, First Edition, Al-Sadiq Cultural Foundation.
- Al-Janabi, (2021) Abdul Zahra Ali & Samir Wadi Rahman Al-Azzawi, *The Industrial Structure in Iraq: Reality and Future Prospects*, First Edition, Al-Sadiq Cultural Foundation, Babylon.
- Al-Nasih, (2008) Ahmed Kamel Hussein, *The Reality of Small and Medium Industries in Iraq and Their Impact on Employment*, Journal of Administration and Economics, Issue 69.
- Al-Salami, (2003) Intisar Hassoun Reda, *Industrial Crafts in Al-Kadhimiyah District*, Unpublished Master's Thesis, University of Baghdad, College of Education/Ibn Rushd.
- Babakr, (2010) Abdullah Hussein, *The Reality of Small Industries in Erbil Governorate and Ways to Develop Them for the Period 2010–2013*, Unpublished Master's Thesis, Salahaddin University, College of Administration and Economics.
- Haji, (1994) Anmar Amin, *Estimating the Factors Affecting Labor Productivity in Small Industries in Iraq*, Al-Rafidain Journal, Issue 43.
- Hammadi, (1999) Abbas Ubaid, *Industrial Growth in Babil Governorate*, Unpublished Doctoral Dissertation, College of Arts, University of Baghdad.
- Haroun, (2000) Ali Ahmed, *Principles of Economic Geography*, Arab Thought House, Cairo.
- Hassouni, (2000) Yusra Abdul Rahman, *Small Industries in Arab Countries: Their Development and Financing Problems*, King Fahd University, Arab Islamic Institute.
- Jammoum, (1967) Hisham Muhammad Nour, *The Fundamentals of Industry and the Kingdom of Saudi Arabia*, First Edition, Saudi Publishing House, Saudi Arabia.
- Kajaji, (2002) Sabah, *Industrial Planning in Iraq: Its Methods, Applications, and Institutions, Part One (1921–1980)*, First Edition, House of Wisdom, Baghdad.
- Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, Directorate of Industrial Statistics, Small Industries Section, *Unpublished Data for 2020*.
- Muhammad, (2002) Fouad Abdullah, *The Reality of Manufacturing Industry in Iraq*, Journal of Geographical Research, Al-Qaed College for Girls Education, University of Kufa, Issue 3, Published by Al-Dhiaa Printing Press, Najaf Al-Ashraf.

- Naeem, (2015) Hussein Sharif, *The Role of Private Financial Institutions in Enhancing the Competitiveness of Small and Medium Industrial Projects in Iraq*, Unpublished Master's Thesis, University of Baghdad, College of Administration and Economics.
- Salman, (2013) Kazem Khmat, *Small and Medium Enterprises and Their Role in Economic Growth in Iraq*, Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 3, Issue 5.
- Aygagari Meghana & Thorsten Beck and Asli Demirguc - Kunt, 2003"Small and Medium Enterprises Across The Global: a New Database", World Bank policy Research, Working Paper 3127, August,- .
- Republic of Iraq, Ministry of Industry, 1964, Directorate General of Industrial planning, the Industrial Sector of the Economy of Iraq, Joune.